

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
ذات الأولوية في البلدان الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2026



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2026

تقرير مرحلي من إعداد سيسرك



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



© أكتوبر 2026 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara – Türkiye

الهاتف: +90-312-468 6172 | الفاكس: +90-312-467 3458

الموقع الإلكتروني: <https://www.sesric.org> | البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org; cabinet@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يمنح سيسرك الإذن بعرض ونسخ المواد الواردة في هذا المنشور، شريطة أن يكون هذا الاستخدام لأغراض غير تجارية أو إعلامية أو تعليمية، وأن تتم الإشارة إلى سيسرك بوصفه صاحب العمل على النحو المناسب.

لا يسمح بإعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله لأغراض تجارية دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مركز سيسرك.

قد تكون بعض المواد الواردة في هذا الإصدار مستمدة من أطراف ثالثة وتخضع لشروط حقوق النشر الخاصة بها، لذلك لا يضمن سيسرك أن يكون استخدام هذه المواد موجبا لانتهاك حقوق تلك الأطراف.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر في سيسرك على البريد الإلكتروني pubs@sesric.org، مع تقديم معلومات كاملة عن الغرض من الاستخدام، والأقسام المراد إعادة إنتاجها، والفئة المستهدفة بالمحتوى.

تنبيه:

تقع مسؤولية المحتوى والآراء والتأويلات والخلاصات الواردة في هذا العمل حصرا على عاتق المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر سيسرك أو منظمة التعاون الإسلامي أو دولها الأعضاء أو شركائها. لا يضمن سيسرك أن تكون البيانات الواردة في هذا العمل دقيقة أو مكتملة أو حديثة، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي عواقب قد تنشأ عن استخدامها. لا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان.

صيغة الاقتباس المقترحة

سيسرك (2026). نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2026. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

ردمك: 978-625-7162-43-2

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين في سيسرك، بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرية العامة لسيسرك، وتحت إشراف وتنسيق السيد مظفر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الذي راجع أيضا التقرير بعد إكماله. تولى الدكتور أحمد أوزترك مهمة الإشراف على أعمال إعداد التقرير وتنسيقه وتحقيق التكامل التحليلي بين أجزائه. خالص الشكر والتقدير موصول لدائرة النشر في سيسرك على تصميم وتنسيق وإصدار التقرير في صيغته النهائية.

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يمكن التواصل مع دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في سيسرك من خلال البريد الإلكتروني:

research@sesric.org

المحتويات

V.....	توطئة.....
VI.....	ملخص.....
1.....	تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
13.....	هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.....
18.....	هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.....
22.....	هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.....
28.....	هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.....
33.....	هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.....
35.....	هدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.....
41.....	هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.....
46.....	هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.....
47.....	المراجع.....
48.....	الملحقات.....
48.....	الملحق 1: ملاحظات فنية.....
52.....	الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة لتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....

قائمة الأشكال

- الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.....1
- الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية.....9
- الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية.....11
- الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%). 2015 مقابل 2024.....14
- الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا (%). 2015 مقابل 2024.....15
- الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%). 2015 مقابل 2024.....16
- الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%). 2015 مقابل 2025.....17
- الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%). 2015 مقابل 2023.....19
- الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%). 2015 مقابل 2024.....20
- الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للإنفاق الحكومي، 2015 مقابل 2024.....21
- الشكل 11: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2015 مقابل 2023.....23
- الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين، (لكل 1,000 ولادة حية)، 2015 مقابل 2024.....24
- الشكل 13: معدل الولادات لدى المراهقات، العمر 15-19، إناث، (لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2015 مقابل 2023.....26
- الشكل 14: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2015 مقابل 2024.....27
- الشكل 15: معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين (%). 2015 مقابل 2024.....29
- الشكل 16: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%). 2015 مقابل 2025.....30
- الشكل 17: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية. 2015 مقابل 2024.....31
- الشكل 18: نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%). 2015 مقابل 2025.....32

- الشكل 19: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (%) من إجمالي عدد المقاعد)، 2015 مقابل 2025
34.....
- الشكل 20: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%)، 2016-2025.....36
- الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%)، 2016-2024.....37
- الشكل 22: معدل البطالة، أعمار +15، كلا الجنسين (%، 2015 مقابل 2024.....39
- الشكل 23: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%، العمر +15، كلا الجنسين، 2015 مقابل 2024.....40
- الشكل 24: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%، 2015 مقابل 2024.....42
- الشكل 25: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2020)، 2015 مقابل 2023.....43
- الشكل 26: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%، 2015 مقابل 2024.....44

قائمة الجداول

- الجدول 1: عرض اتجاه أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.....2
- الجدول 2: عرض اتجاه أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.....4

قائمة الاختصارات

G4	الجيل الرابع من خدمات المحمول
ABR	معدل الولادات لدى المراهقات
AOI	مؤشر التوجه الزراعي
CO ₂	ثاني أكسيد الكربون
EAGR	معدل النمو السنوي الأسّي
ESCAP	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
LDCs	أقل البلدان نموا
MMR	معدل الوفيات النفاسية
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
NEET	خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OICStat	قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
U5MR	نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UHC	التغطية الصحية الشاملة
UN	الأمم المتحدة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USD	الدولار الأمريكي
WHO	منظمة الصحة العالمية

توطئة

تواصل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 توفير الإطار العالمي لبناء مستقبل أكثر إنصافاً ومرونة واستدامة. وبدخول الخمس سنوات الأخيرة قبل عام 2030، أصبحت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ملحة أكثر من أي وقت مضى. وتأتي هذه المرحلة المفصلية في ظل استمرار تحديات عالمية جسيمة، بمن بينها النزاعات وحالات عدم الاستقرار المتواصلة في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط، والتي ألقت بظلالها على الاقتصادات، وأثرت في سبل العيش، وفاقمت الاحتياجات الإنسانية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى استجابة استشرافية تركز على تعزيز القدرة على الصمود، وترسيخ التضامن، ودعم الاستدامة.

ومن هذا المنطلق، يسرني أن أقدم تقرير "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية ذات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2026". واستكمالاً لما تناولته الإصدارات السابقة، يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية (أهداف التنمية المستدامة 1-5 و8-9 و13)، كما يرصد التطورات ذات الصلة ببقية أهداف التنمية المستدامة. وبالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة واتباع منهجية موحدة، يقارن التقرير التقدم المحرز منذ عام 2015، ويقدم تقييماً قائماً على الأدلة لمدى إحراز البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدماً نحو تحقيق الغايات المحددة لعام 2030.

وتُظهر نتائج تقرير هذا العام أنه، على الرغم من إحراز تقدم ملموس في عدد من المجالات، فإن وتيرة التقدم الإجمالية لا تزال غير كافية لوضع بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام 2030. ففي البلدان الأعضاء التي تتوافر عنها بيانات، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 20% في عام 2015 إلى 16.7% في عام 2024، في حين اتسعت تغطية المعاشات التقاعدية بدرجة كبيرة. كما تحقق تقدم مهم في مجال الصحة، إذ انخفض معدل وفيات الأمهات بأكثر من ضعف وتيرة الانخفاض المسجلة عالمياً، كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 62 إلى 53 وفاة لكل 1000 مولود حي. وشهدت معدلات إتمام التعليم ومستويات التكافؤ بين الفتيات والفتيان تحسناً في العديد من البلدان، بالإضافة إلى اتساع نطاق الحصول على الطاقة وخدمات الإنترنت.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. فقد ظل التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع محدوداً، وشهد معدل انتشار نقص التغذية ارتفاعاً منذ عام 2015. كما لا يزال النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل دون المستويات المطلوبة لتحقيق الغايات ذات الصلة بحلول عام 2030، ولا تزال هناك فجوات كبيرة في مجالي التصنيع والبحث والتطوير.

أمل أن يسهم هذا التقرير في دعم هذه الجهود من خلال مساعدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على رصد التقدم المحرز، وتحديد التحديات القائمة والناشئة، وتعزيز السياسات والإجراءات في المجالات التي تشهد فيها الحاجة إلى مزيد من العمل. ومن خلال تجديد الالتزام واتخاذ إجراءات حاسمة، يمكننا معا أنترسيخ الأسس اللازمة لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وإنصافاً وقدرة على الصمود واستدامة للجميع.

زهراء زمرد سلجوق

المديرة العامة

سيسرك

ملخص

يقيم هذا التقرير ما إذا كانت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية (الأهداف 1-5 و 8-9 و 13) باستخدام مؤشرات مختارة. وقد حددت أهداف التنمية المستدامة الثمانية ذات الأولوية عام 2018 بناءً على مسح الميول المتعلق بأولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولتوسيع نطاق النقاش، يتضمن التقرير أيضاً تحليلاً للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التسعة المتبقية من أهداف التنمية المستدامة. يتم تقدير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة قيمة كل مؤشر في السنة المرجعية 2015 بقيمته المسجلة عام 2024، أو أقرب سنة متاحة قبل عام 2024، وذلك لتحديد ما إذا كان التقدم يسير في اتجاه تحقيق الغايات المنشودة أم يبتعد عنها.

وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد سُجلت بعض التحسينات في الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية)، والهدف 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). ولكن هذه المكاسب غير كافية لتحقيق الغايات المنشودة بحلول 2030 على المستوى الإجمالي.

وفي مجالات أخرى، ظلّ التقدم إلى حدّ كبير راكداً. فبالنسبة للأهداف الإنمائية 2 (القضاء على الجوع)، و 6 (ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة)، و 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، و 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات)، و 15 (الحياة على الأرض)، و 17 (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف)، تظل بلدان المنظمة كمجموعة بعيدة عن المسار الصحيح.

وبالنسبة للأهداف 5 و 12 و 13، تُقيّد المحدودية على مستوى توافر البيانات نطاق التحليل. وسيجري تقييم التقدم المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ككل بالنسبة لهذه الأهداف في الإصدارات التالية عندما تتوفر المزيد من البيانات.

الهدف 1: القضاء على الفقر

حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً معتدلاً على مستوى التخفيف من حدة الفقر المدقع. فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3 دولارات أمريكية في اليوم من 20% المسجلة عام 2015 إلى 16.7% في عام 2024، بتراجع قدره 3.4 نقاط مئوية، أي أكثر من معدل الانخفاض العالمي البالغ 3 نقاط خلال نفس الفترة. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 30% من السكان في عدد من بلدان المنظمة الواقعة في غرب وشرق أفريقيا يعيشون في فقر مدقع.

وتوسعت تغطية المعاشات التقاعدية، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين تجاوزوا سن التقاعد القانوني والذين يتلقون معاشا تقاعديا من 33.3% المسجلة عام 2015 إلى 49.8% في عام 2024.

كما تحسنت معدلات الوصول إلى مياه الشرب الأساسية، بحيث أبلغ 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي عن تغطية تزيد عن 91% سنة 2024، متجاوزة المتوسط العالمي. لكن كان ما لا يقل عن ربع السكان في 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي لا يزالون يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية.

وانخفض معدل الإنفاق الحكومي على التعليم من 15.4% من إجمالي الإنفاق العام المسجل عام 2015 إلى 13.7% في عام 2025، وهو ما يقل عن الهدف المنصوص عليه في إعلان إنشيون المتمثل في حدود 15-20%. كما انخفض عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تستوفي هذا المعيار من 19 إلى 18 خلال نفس الفترة.

الهدف 2: القضاء على الجوع

لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي 2 راكدا. وارتفع معدل انتشار سوء التغذية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من نسبة 10.8% المسجلة عام 2015 إلى 12.2% في عام 2023. وعلى الجانب الإيجابي، حققت 10 من أصل 51 دولة بالفعل "القضاء على نقص التغذية" (أقل من 2.5% من معدل الانتشار). ومع ذلك، لا تزال معظم البلدان الأخرى بعيدة عن تحقيق المقصد.

تراجعت نسبة التقزم لدى الأطفال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 29.4% المسجلة عام 2015 إلى 25.5% في عام 2024، بينما انخفضت أيضا نسب الهزال وفرط الوزن. ومع ذلك، وبالموتيرة الحالية، لن تحقق بلدان المنظمة مقصد القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030.

وتسلط هذه النتائج التي تُظهر وتيرة بطيئة في التقدم الضوء على الحاجة الملحة إلى استخدام أكثر كفاءة لكل من الأراضي والمياه والتكنولوجيا والموارد المالية. كما أنه من الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في الإنتاجية الزراعية والنظم الغذائية.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما معتدلا، لكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المنشودة بحلول 2030. فقد انخفض معدل الوفيات النفاسية من 371 إلى 295 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بين عامي 2015 و2023، بتراجع قدره 75 حالة وفاة، أي أكثر من ضعف معدل الانخفاض العالمي والبالغ 30 وفاة. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 62 إلى 53 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي.

وانخفض معدل الولادات لدى المراهقات انخفاضاً حاداً من 81 إلى 62 مولوداً لكل 1000 أنثى تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، مما يدل على تحسن مستويي الصحة الإنجابية والتعليم.

ومع ذلك، لا تزال إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية محدودة. ففي عام 2024، بلغ متوسط عدد الأطباء في بلدان المنظمة 10.1 طبيباً لكل 10,000 نسمة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 18.4 طبيباً. وفي 26 بلداً، كانت الكثافة أقل من 10 أطباء، وفي سبع دول، كان هناك أقل من طبيب واحد لكل 10,000 نسمة.

الهدف 4: التعليم الجيد

لا يزال التقدم المحرز في مجال التعليم غير كاف بشكل عام. فقد تحسنت معدلات إكمال الدراسة، لكنها لا تزال متفاوتة. وسُجل أن 12 من أصل 32 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر حولها البيانات تسير على المسار الصحيح صوب تحقيق المقصد العالمي المتعلق بإكمال التعليم الابتدائي بحلول عام 2030. وهناك عدد أقل من البلدان التي تسير على المسار الصحيح في مرحلتي الإعدادية (7) والثانوية (3).

وقد تحققت المساواة بين الإناث والذكور في التعليم في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي: ففي 35 من أصل 39 دولة، سُجل وجود مساواة أو تفاوت لصالح الإناث في معدلات إتمام التعليم الابتدائي. ويستمر إحراز التقدم في مرحلتي الإعدادية والثانوية، على الرغم من تسجيل عدد من التفاوتات في بعض البلدان.

ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى معلمين مؤهلين. ففي حين أن 21 من أصل 40 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي قد دربت أكثر من 95% من معلمي المرحلة الابتدائية بحلول عام 2025، شهدت ستة بلدان انخفاضا في تغطية هذا الجانب منذ عام 2015.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

لا تزال بلدان منظمة التعاون الإسلامي من أقل البلدان نموا بعيدة عن تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف البالغ 7%، وفقا للمقصد 8.1 من أهداف التنمية المستدامة. فبين عامي 2016 و 2024، بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان المنظمة 1.5%، وبلغ متوسط النمو في بلدانها الأقل نموا 2.8%. ولا يزال كلا المعدلين دون المستوى المرجعي المستهدف البالغ 7%.

كما بلغ متوسط نمو إنتاجية العمل 1% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 1.4% بين عامي 2016 و 2024. وتجاوزت دولتان فقط نسبة 5%. بينما سجل عشرون بلدا عضوا في المنظمة نموا سلبيا في إنتاجية العمل.

وتراجعت معدلات البطالة بشكل طفيف، من 5.8% المسجلة عام 2015 إلى 5% في عام 2024. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات، ففي ستة بلدان من أصل 39 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، تجاوزت البطالة 10% في عام 2023.

ويعتبر تعزيز التنوع الاقتصادي أمرا حيويا لحماية اقتصادات بلدان المنظمة من الصدمات الخارجية وضمان نمو شامل طويل الأجل.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

ارتفعت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5 نقطة مئوية بين عامي 2015 و 2024 في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبنسبة 2.5 نقطة مئوية في بلدان المنظمة الأقل نموا. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز غير كاف لتحقيق مقصد مضاعفة حصة الصناعة في هذه الأخيرة.

وأظهرت معدلات الإنفاق في مجال البحث والتطوير اتجاهات متباينة، إذ زادت 11 من أصل 24 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي إنفاقها على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2015، في حين شهد عدد أكبر من البلدان انخفاضا في هذه النسبة. ولا تزال جميع البلدان التي تتوفر حولها بيانات أقل من المتوسط العالمي.

وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للصناعات التحويلية من 0.7 كغ في عام 2015 إلى 0.63 كغ في عام 2023 في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مما يدل على إحراز تقدم، على الرغم من أن كثافة الانبعاثات لا تزال أعلى من المتوسط العالمي البالغ 0.39 كغ.

أهداف التنمية المستدامة غير ذات الأولوية (6-7 و 10-12 و 14-17)

سُجل تقدم معتدل في تحقيق الهدف الإنمائي 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز راكدا في تحقيق الأهداف الإنمائية 6 و 10-11 و 14-15 و 17. ونظرا لمحدودية البيانات المتاحة، تعذر إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في الهدف 12 على المستوى الإجمالي.

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقيم هذا التقرير التقدم الجماعي الذي أحرزته مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا إلى البيانات المتاحة منذ عام 2015، يقدر التقرير وتيرة تقدم بلدان منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق كل هدف إنمائي، وما إذا كانت هذه الوتيرة كافية لتحقيق الهدف بحلول عام 2030 أو قبل ذلك، في الحالات التي تكون فيها الأهداف محددة بشكل صريح. وبالنسبة للمؤشرات التي لا تحتوي على أهداف كمية محددة، يتم تقييم التقدم المحرز من خلال دراسة ما إذا كان الاتجاه يسير في المسار المطلوب بناء على عتبات محددة مسبقا.

يوضح الشكل 1 تفسيرا لنظام الأسهم الأربعة المستخدم لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمقاصد، كما هو موضح في الجدول 1 والجدول 2. وتشير الأسهم إلى ما إذا كانت الأهداف والمقاصد تسير على المسار الصحيح، أو تحرز تقدما معتدلا، أو راكدة، أو تراجع، استنادا إلى البيانات المتاحة.

الشكل 1: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.

↑	↗	→	↓	:
يقصد بالسهم المتجه للأعلى "على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة" أو "تقدم كبير في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر السهم المتجه إلى الشمال الشرقي "تقدم متواضع في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة"، لكن هذا التقدم غير كاف لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.	ويعكس السهم المتجه يمينا "تقدما بطيئا في اتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة" مما يجعل الهدف بعيد المنال بحلول عام 2030.	يبين السهم المتجه إلى الأسفل اتجاها غير مواتيا ويفسر على أنه "تحرك بعيد عن تحقيق هدف التنمية المستدامة".	يظهر العمود أن حساب الاتجاه غير ممكن بسبب نقص البيانات.

يعتمد التقييم على الاتجاه المطلوب للتقدم، والذي قد يختلف عن الاتجاه الفعلي للهدف أو المقصد. على سبيل المثال، يُمثل انخفاض معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بسهم متجه نحو الأعلى، لأن هذه الانخفاضات تشير إلى إحراز تقدم نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وتُعرض منهجية تقييم الأهداف والمقاصد بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

يغطي التقرير جميع أهداف التنمية المستدامة، سواء كانت ذات أولوية أم لا. وليس من الممكن مقارنة النتائج الواردة في إصدار هذا العام مباشرة بنتائج الإصدارات السابقة، لأن التحليل يشمل الآن مجموعة موسعة من مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ضوء البيانات المتاحة حديثا. ومع ذلك، لا تزال البيانات المتاحة متفاوتة بين الأهداف والمقاصد، وقد لا تعكس النتائج الصورة الكاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استنادا إلى البيانات المتاحة، يوضح الجدول 1 أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست على المسار الصحيح لتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في ظل المسار الحالي. وبالرغم من تسجيل تقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) و 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية) و 4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع) و 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) و 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) و 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تبقى هذه التحسّسات غير كافية لتحقيق المقاصد ذات الصلة بحلول عام 2030.

الجدول 1: عرض اتجاه أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

أهداف التنمية المستدامة	هل يحظى بالأولوية؟	الاتجاه
الهدف 1: القضاء على الفقر	نعم	↗
الهدف 2: القضاء على الجوع	نعم	→
الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة	نعم	↗
الهدف 4: التعليم الجيد	نعم	↗
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	نعم	:
الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي	لا	→
الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	لا	↗
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	نعم	→
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	نعم	↗
الهدف 10: التقليل من أوجه عدم المساواة	لا	→
الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة	لا	→
الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة	لا	:
الهدف 13: العمل من أجل المناخ	نعم	:
الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات	لا	→
الهدف 15: الحياة على الأرض	لا	→
الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	لا	↗
الهدف 17: الشراكات	لا	→

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البيانات المستقاه بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي معظم المجالات الأخرى، ظلّ التقدم راكدا. فبالنسبة للأهداف الإنمائية 2 (القضاء على الجوع)، و 6 (ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 10

(التقليص من معدلات عدم المساواة)، و 11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، و 14 (الحياة تحت البحار والمحيطات)، و 15 (الحياة على الأرض)، و 17 (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف)، تتخلف مجموعة بلدان المنظمة عن الركب وهي بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف.

ونظرا لمحدودية البيانات المتاحة، لم يتسن إجراء تحليل شامل للأهداف الإنمائية 5 (المساواة بين الجنسين)، و 12 (أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة)، و 13 (الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ). وستُدرج التقديرات الإجمالية لهذه الأهداف في الإصدارات المقبلة بمجرد توفر المزيد من البيانات من خلال قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (2026)، (SESRIC)، المستندة إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تسهر عليها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (2026b) (UNSD).

ويقدم الجدول 2 تقييما أكثر تفصيلا على مستوى المقاصد. وتنعكس الأنماط العامة المسجلة على مستوى الأهداف في الجدول 1 بشكل عام على مستوى المقاصد في الجدول 2، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة في مجالات محددة:

- **هدف التنمية المستدامة 4 (التعليم الجيد):** يبدو أن المساواة في الحصول على التعليم تسير على المسار الصحيح، وقد سُجل تقدم معتدل في معدلات إكمال الدراسة وتوفير المعلمين المؤهلين. ومع ذلك، لا يزال معدل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة غير كافيا.
- **هدف التنمية المستدامة 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة):** تم إحراز تقدم كبير على مستوى توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة. ولكن الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة لا يزالان متخلفين عن الركب.
- **هدف التنمية المستدامة 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي):** شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا على مستوى فرص الحصول على الخدمات المالية، وانخفاضا في معدلات البطالة، إلا أن التقدم المحرز في مجالات النمو الاقتصادي وإنتاجية العمالة وكفاءة استخدام الموارد المادية لا يزال بطيئا للغاية.
- **هدف التنمية المستدامة 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية):** لا يزال التقدم المحرز في حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي غير كاف. وفي المقابل، يبدو أن نسبة السكان المشمولين بشبكة اتصالات متنقلة من الجيل الرابع على الأقل تسير على المسار الصحيح.

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يجري تطبيق أسلوبين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. تقيّم هذه الأساليب التطورات عبر فترات زمنية محددة بدلا من الوضع الراهن للمؤشرات. ويتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في تحديد ما إذا كان المؤشر قد اقترب من المقصد المحدد لأهداف التنمية المستدامة أم ابتعد عنه.

الجدول 2: عرض اتجاه أهداف التنمية المستدامة و مقاصدها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

الاتجاه	أهداف التنمية المستدامة
↗	الهدف 1: القضاء على الفقر
↗	الفقر المدقع
↗	الحماية الاجتماعية
↗	الوصول إلى الخدمات الأساسية
↗	المرونة تجاه الكوارث
→	تعبئة الموارد من أجل التعليم
→	الهدف 2: القضاء على الجوع
→	نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي
→	سوء التغذية
→	الاستثمار في الزراعة
↗	الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة
↗	الوفيات النفاسية
↗	وفيات الأطفال
→	الأمراض المعدية
↗	الأمراض غير المعدية والصحة النفسية
→	استهلاك الكحول
→	الصحة الإنجابية
→	التغطية الصحية
↗	الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد
↗	مكافحة التبغ
↗	تغطية التحصين
↗	كثافة العاملين في مجال الصحة
↗	الهدف 4: التعليم الجيد
↗	معدل الإكمال
→	المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
↑	المساواة في الحصول على التعليم
↗	معلمين أكفاء

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (تمة)

الاتجاه	أهداف التنمية المستدامة
:	الهدف 5: المساواة بين الجنسين
↗	المرأة في قيادة الأعمال
→	الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي
→	مياه آمنة صالحة للشرب
↗	إمكانية الوصول إلى خدمات النظافة الصحية
→	كفاءة استخدام المياه
↗	الهدف 7: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة
↗	الوصول إلى خدمات الطاقة
→	حصة الطاقة المتجددة
→	كفاءة الطاقة
↑	الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة
→	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
→	النمو الاقتصادي حسب الفرد
→	النمو في إنتاجية العمل
→	الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك
↗	معدل البطالة
↗	معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب
↗	الوصول إلى الخدمات المالية
↗	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
→	حصة الصناعة من العمالة والناجى المحلي الإجمالي
→	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
↗	البحث والتطوير
↗	التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة
↑	تغطية شبكات الهاتف المحمول من الجيل الرابع
→	الهدف 10: التقليل من أوجه عدم المساواة
→	الشمول الاقتصادي
→	عدم المساواة في الدخل
↓	اللاجئون حسب بلد المنشأ
→	تكاليف التحويلات النقدية

الجدول 2: تصور اتجاهات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (تتمة)

الاتجاه	أهداف التنمية المستدامة
→	الهدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة
→	الإسكان والخدمات الأساسية
↗	المرونة تجاه الكوارث
↗	جودة الهواء
:	الهدف 12: أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة
→	الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك
↑	الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة
:	الهدف 13: العمل من أجل المناخ
↗	المرونة تجاه الكوارث
→	الهدف 14: الحياة تحت البحار والمحيطات
↗	التلوث البحري
→	حفظ الموارد البحرية
→	صيد الأسماك المستدام
→	الهدف 15: الحياة على الأرض
→	النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية
→	الإدارة المستدامة للغابات
→	النظم الإيكولوجية للجبال
→	خطر انقراض الأنواع
↗	الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية
↑	جرائم القتل العمد
→	المعتقلون غير المحكوم عليهم
↑	الرشوة
↗	الإففاق الحكومي
→	الهدف 17: الشراكات
→	الميزانية المحلية التي تمويلها الضرائب المحلية
→	خدمة الديون
→	متوسط التعريفات العالمية المرجحة
→	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى البيانات المستقاه بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يتم تقدير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مقارنة قيمة كل مؤشر في السنة المرجعية 2015 بقيمته المسجلة عام 2024، أو أقرب سنة متاحة قبل عام 2024، باستخدام معدل نمو سنوي أسي. وعند عدم توفر بيانات لعام 2015، تُستخدم أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2010 و 2020 كنقطة بداية. وبالمثل، بالنسبة للسنة المرجعية 2024، إذا لم تتوفر البيانات، يتم أخذ أحدث سنة بين 2016 و 2024 في الاعتبار. أما بالنسبة إلى المؤشرات التي تتوافر بشأنها بيانات لعام 2025، فيُعتمد على بيانات ذلك العام. ولضمان إجراء تقييم موثوق للتقدم المحرز، يجب أن تفصل بين سنة الأساس وسنة المرجع فترة لا تقل عن خمس سنوات، وتُستبعد من التحليل البيانات الخاصة بالبلدان التي لا تستوفي هذا الحد الأدنى للفترة الفاصلة. وإن سد هذه الثغرات القائمة في البيانات لكل من السنة الأساسية والسنة المرجعية يزيد من عدد البلدان المشمولة في قياس التقدم المحرز، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى أن معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تمتلك عددا قليلا جدا من نقاط البيانات المتاحة بين عام 2015 وأحدث سنة.

ثم يُحدد التقدم الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي عن طريق حساب المتوسط الحسابي لجميع المؤشرات التي يمكن تقدير التقدم المحرز بشأنها. ويُمثل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بأكثر عدد من المقاصد التي تغطي مؤشراتها أكثر من 50% من بلدان المنظمة، ويُمثل كل مقصد مؤشر واحد على الأقل.

وبالنسبة للمؤشرات التي لها مقاصد كمية محددة، تتم مقارنة الاتجاه الملحوظ بالاتجاه النظري المطلوب للوصول إلى المقصد المحددة. وبالنسبة للمؤشرات التي لا تحتوي على أهداف كمية، يُقاس التقدم من خلال دراسة معدل التحسن السنوي. ويتوافق هذا النهج مع المنهجيات المطبقة من قبل يوروستات (2026)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (2026)، وتقرير التنمية المستدامة (Sachs et al., 2026)، وتقرير أهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2026).

الطريقة 1: مؤشرات ذات مقاصد كمية

تتألف هذه الطريقة من ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة 1: تقدير الاتجاه الراهن

يتم حساب الاتجاه الراهن لكل مؤشر باستخدام معدل النمو السنوي الأسي (EAGR):

$$EAGR_a = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن:

- t_0 = السنة المرجعية،
- t = آخر سنة متاحة،
- A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة المرجعية،
- A_t = قيمة المؤشر في آخر سنة متاحة.

يستخدم مؤشر معدل النمو السنوي الأساسي لتقييم وتيرة واتجاه التغيير في المؤشر عبر فترات زمنية محددة. ونظرا لأن العديد من المتغيرات تتطور باستمرار، فإنه مناسب تماما لتتبع التقدم المحرز على المدى الطويل. ويعتمد التحليل على أول وآخر نقطتين من البيانات المتوفرة في الفترة المعنية، مع حد أدنى للفترة الزمنية مقداره خمس سنوات.

الخطوة 2: تقدير الاتجاه المطلوب

يجري حساب معدل النمو المطلوب (أو النظري) اللازم لتحقيق المقصد على النحو التالي:

$$EAGR_r = \frac{\ln(B_{t_1}/A_{t_0})}{t_1 - t_0}$$

علما أن:

- t_1 = السنة المحددة لتحقيق المقصد،
- B_{t_1} = القيمة المستهدفة في العام المحدد لتحقيق المقصد.

الخطوة 3: مقارنة معدلات النمو الفعلية والمنشودة

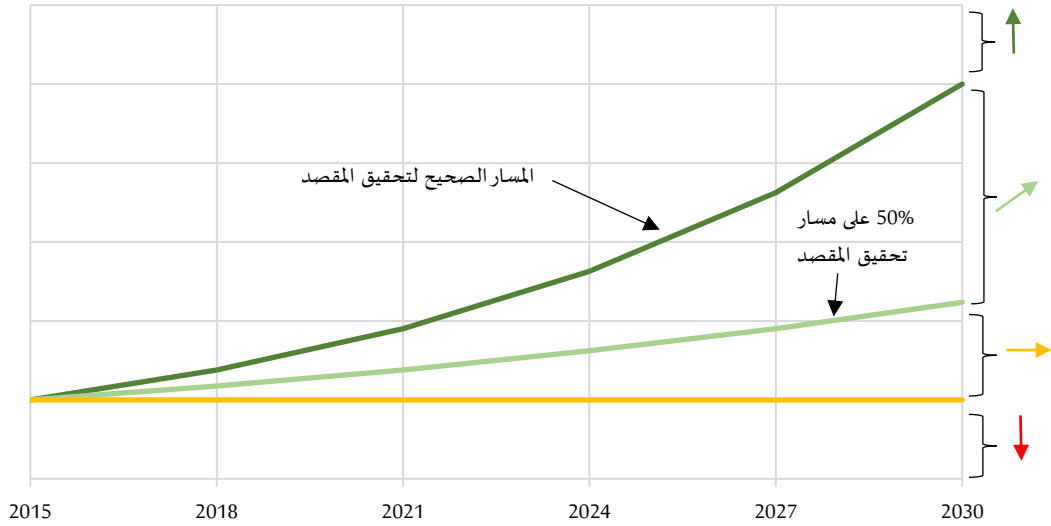
ومن ثم يجري حساب نسبة معدل النمو الفعلي إلى معدل النمو المنشود على النحو التالي:

$$R_{a/r} = \frac{EAGR_a}{EAGR_r}$$

بناء على هذه النسبة:

- في حال $R_{a/r} \geq 100\%$ ، يُصنف المؤشر على أنه يظهر "تقدما كبيرا نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة"، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي تسير على المسار الصحيح لتحقيق المقصد بحلول عام 2030.
 - في حال $50\% \leq R_{a/r} < 100\%$ ، فهذا يشير إلى "تقدم معتدل نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة".
 - في حال $0\% \leq R_{a/r} < 50\%$ ، فإن التقدم المحرز يعتبر "تقدما راكدا نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة"، مما يعني أنه من غير المرجح تحقيق المقصد بحلول عام 2030.
 - تشير النسبة السالبة إلى "حركة بعيدا عن تحقيق هدف التنمية المستدامة"، مما يدل على أن الاتجاه يسير في المسار المعاكس.
- ويعرض الشكل 2 هذه المنهجية.

الشكل 2: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية



في هذا الأسلوب، يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً (OIC non-LDCs). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدّد المقصد في نسبة 5% سنوياً للسماح بإجراء مقارنة أكثر إنصافاً فيما بين بلدان المنظمة. ونظراً لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، فإن المتوسط الحسابي لفترة 2016-2024 يستخدم على شكل $EAGR_a$ الاستثناء الثاني هو معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويُطبق نفس المقصد والنهج على المؤشر الذي يقيس معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت الافتراضات التالية لضمان حسابات معقولة:

- بالنسبة للمؤشرات التي تبلغ قيمتها المستهدفة 0%، يُفترض أن القيمة المستهدفة هي 1%، حيث يُفترض أن ذلك يعكس الحفاظ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وبالنسبة للمؤشرات التي تبلغ قيمتها المستهدفة 100%، يُفترض أن القيمة المستهدفة هي 95% للسبب نفسه.
- إذا كانت النقطة الأولى للبيانات الخاصة بمؤشر ما هي 0، يتم اختيار أول قيمة غير صفرية كسنة أساس.

الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية

بالنسبة للمؤشرات التي لا تتضمن مقاصد كمية، يجري تقييم التقدم المحرز أيضاً باستخدام معدل النمو السنوي الأساسي (EAGR)، الذي يحسب على النحو التالي:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن:

- t_0 = السنة المرجعية،
 - t = آخر سنة متاحة،
 - A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة المرجعية،
 - A_t = قيمة المؤشر في آخر سنة متاحة.
- يعتمد الحساب على بيانات السنة الأولى والأخيرة من الفترة التي تم تحليلها، والتي يجب أن تغطي خمس سنوات على الأقل.
- ونظرا لعدم وجود مقاصد كمية واضحة لهذه المؤشرات، لا يوجد حد محدد مسبقا لتحقيقها. وبدلا من ذلك، يتم تصنيف التقدم المحرز وفقا لمعدل النمو السنوي الملحوظ، استنادا إلى حدود محددة الاتجاه:
- يعتبر التغيير بنسبة 2% أو أكثر سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما كبيرا نحو هدف التنمية المستدامة".
 - ويعتبر التغيير بأكثر من 1% ولكن أقل من 2% (بما في ذلك 1%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما معتدلا نحو هدف التنمية المستدامة".
 - ويعتبر التغيير بأكثر من 0% ولكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) سنويا في الاتجاه المطلوب "تقدما راكدا نحو هدف التنمية المستدامة".
 - ويعتبر التغيير في الاتجاه المعاكس "حركة بعيدا عن هدف التنمية المستدامة".

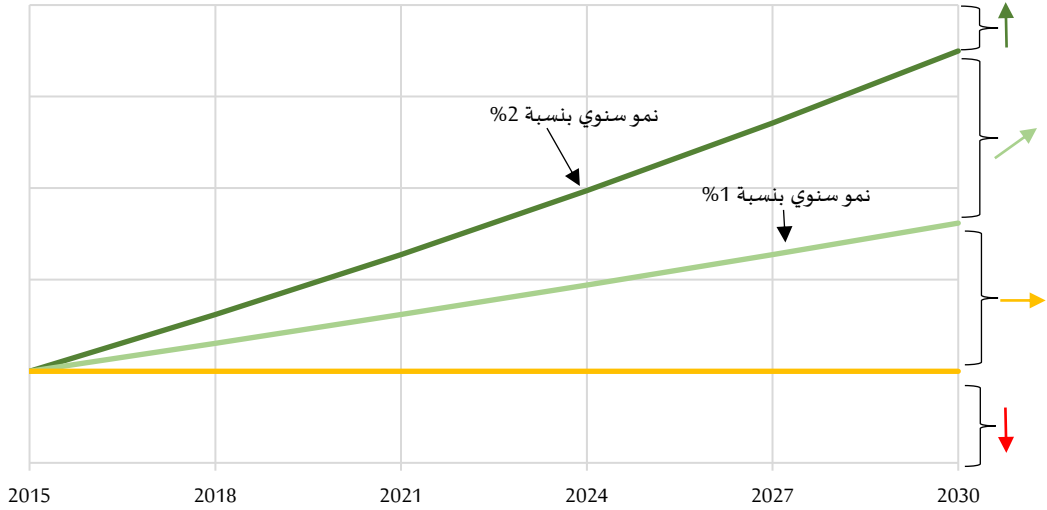
توفر هذه العتبات تباينا كافيا لتصنيف المؤشرات في ظل جميع مجموعات التقدم المحرز الأربعة. وتستخدم نُهج ماثلة من قبل يوروستات (2026) والأمم المتحدة (2026). ويعرض الشكل 3 المنهجية الخاصة بالمؤشرات بدون المقاصد الكمية.

منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

لتقدير متوسط التقدم المحرز في تحقيق كل هدف، يتم تطبيق عملية التقييم أولا على المؤشرات على المستوى القطري ثم يتم تجميعها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى المستوى القطري، يتم تحويل قيم التقدم المحرز في المؤشرات الفردية إلى درجات باستخدام وظيفة التقييم. وتتراوح هذه الدرجات من 0 (تشير إلى أسوأ أداء) إلى 4 (تشير إلى أفضل أداء)، بما يتوافق مع نظام الأسهم الأربعة (الشكل 1). وتعكس الأسهم ما إذا كان من المتوقع تحقيق الأهداف أو المقاصد بحلول عام 2030، استنادا إلى البيانات المتاحة.

الشكل 3: منهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات بدون المقاصد الكمية



على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يتم حساب متوسط النقاط لكل هدف على أنه المتوسط الحسابي لدرجات جميع بلدان المنظمة. وهذا يضمن أخذ التباين بين الدول في الاعتبار وأن تعكس الدرجة الإجمالية التقدم العام لبلدان المنظمة.

تُطبّق دوالّ التقييم حدوداً فاصلة أوسع، مما يتيح قدراً أكبر من التباين في الدرجات. وقد صممت هذه العتبات لضمان توزيع الأوزان بالتساوي بين المؤشرات التي تتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الأهداف.

مؤشرات ذات مقاصد كمية

بالنسبة للمؤشرات ذات مقاصد كمية، يتم تصنيف اتجاه كل بلد على أنه حالة (أي ملاحظة على مستوى البلد للتقدم المحرز في المؤشر) ويتم توحيدده على مقياس من 0 إلى 4. ويتم تعيين قيم تتراوح بين 0 و 1 للحالات التي تتراجع ($R_{a/r}$ سلبية)، حيث تتوافق $R_{a/r}$ بنسبة -50% أو أقل مع درجة 0. وتُعطى الحالات التي تظهر "تقدماً راکداً" قيماً بين 1 و 2، حيث $R_{a/r}$ بنسبة 0% تتوافق مع درجة 1. وتُعطى الحالات التي تظهر "تقدماً معتدلاً" قيماً بين 2 و 3، حيث $R_{a/r}$ بنسبة 50% تتوافق مع درجة 2. ويتم تعيين قيم تتراوح بين 3 و 4 للحالات التي تظهر "تقدماً كبيراً" أو "تسير على المسار الصحيح"، حيث تتوافق $R_{a/r}$ بنسبة 100% مع درجة 3 و $R_{a/r}$ بنسبة 150% أو أعلى مع درجة 4. وتحصل الحالات التي تحافظ بالفعل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على درجة 3.5، والتي تمثل نقطة الوسط في النطاق 3-4. وتبقى دالة التقييم خطية بشكل مستمر عبر المقياس.

مؤشرات بدون مقاصد كمية

تتبع عملية التطبيع نهجا مشابها، بنفس المنوال على مقياس من 0 إلى 4، ومتوافقا مع نظام الأسهم الأربعة لتقييم التقدم المحرز. تُعطى الحالات التي يتراجع فيها الاتجاه ($EAGR < 0$) قيما تتراوح بين 0 و 1، حيث يُعادل معدل النمو السنوي الأسّي بنسبة 1- % أو أقل درجة 0. وتُعطى الحالات التي تظهر "تقدما راكدا" قيما بين 1 و 2، حيث يتوافق معدل النمو السنوي الأسّي بنسبة 0 % مع درجة 1. وتُعطى الحالات التي تظهر "تقدما معتدلا" قيما بين 2 و 3، حيث يتوافق معدل النمو السنوي الأسّي بنسبة 1 % مع درجة 2. ويتم تعيين قيم تتراوح بين 3 و 4 للحالات التي تظهر "تقدما كبيرا"، حيث يتوافق معدل النمو السنوي الأسّي بنسبة 2 % مع درجة 3 ومعدل النمو السنوي الأسّي بنسبة 3 % أو أكثر مع درجة 4. وتحصل الحالات التي تحافظ بالفعل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على درجة 3.5. وتبقى دالة التقييم خطية بشكل مستمر.

تجميع درجات الأهداف والمقاصد

لحساب الاتجاه العام لهدف ما على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يتم أولا الحصول على درجات المؤشرات بشكل منفصل لكل بلد. ثم يتم حساب متوسط هذه الدرجات على مستوى البلدان لجميع بلدان المنظمة للحصول على درجة المؤشر على مستوى المنظمة. وعندما تتوفر مؤشرات متعددة لهدف ما، يتم حساب متوسط درجاتها على مستوى المنظمة؛ وإذا كان هناك مؤشر واحد فقط متاح، يتم استخدام درجة ذلك المؤشر على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتمثيل المقصد. وأخيرا، يتم حساب درجة المقصد على أنها المتوسط الحسابي لدرجات المقاصد على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

وتصنف الدرجات النهائية لكل مقصد على النحو التالي:

- 0-1: حركة بعيدا عن تحقيق هدف التنمية المستدامة
- 1-2: تقدم راكد
- 2-3: تقدم معتدل
- 3-4: تقدم مهم

بالنسبة للأهداف الإنمائية 5 و 12 و 13، لم تكن المؤشرات المتاحة كافية لتوليد متوسط درجات منطقي، لذا تم تمييز اتجاهات هذه الأهداف برمز ":-". وترد في الملحق 2 قائمة شاملة بالمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب مصادر البيانات والقيم المستهدفة ذات الصلة.

هدف التنمية المستدامة 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الفقر حرمان حاد من الرفاه، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسوء الحالة الصحية، وتدني المستوى التعليمي، وتفشي البطالة. ونتيجة لذلك، يفقد الفقراء فرص تحقيق كامل إمكاناتهم والمساهمة في المجتمع وتحقيق حياة جيدة وكريمة. لذلك، تتطلب معالجة الفقر اتخاذ تدابير سياسية تضمن التوزيع العادل والفعال للموارد من قبل الحكومات الوطنية ودون الوطنية، إلى جانب تعزيز التعاون بين القطاعات، لا سيما في مجالات التعليم والحماية الاجتماعية والوصول إلى الاحتياجات الأساسية الشاملة.

والتخفيف من حدة الفقر عبارة عن عملية متعددة الأبعاد، تشمل أهدافاً اجتماعية وإنسانية من جهة وأخرى اقتصادية من جهة أخرى. ويهدف الهدف الإنمائي 1 إلى القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، ويدعو إلى تمتع جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. ويشمل ذلك التخفيف من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر الاقتصادي، وتنفيذ خطط الحماية الاجتماعية، وتعزيز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على الصمود، والتقليل من حالات التعرض للظواهر المناخية الحادة والهشاشة إزاءها، واعتماد استراتيجيات تراعي احتياجات الفقراء، والهوض بتمكين المرأة.

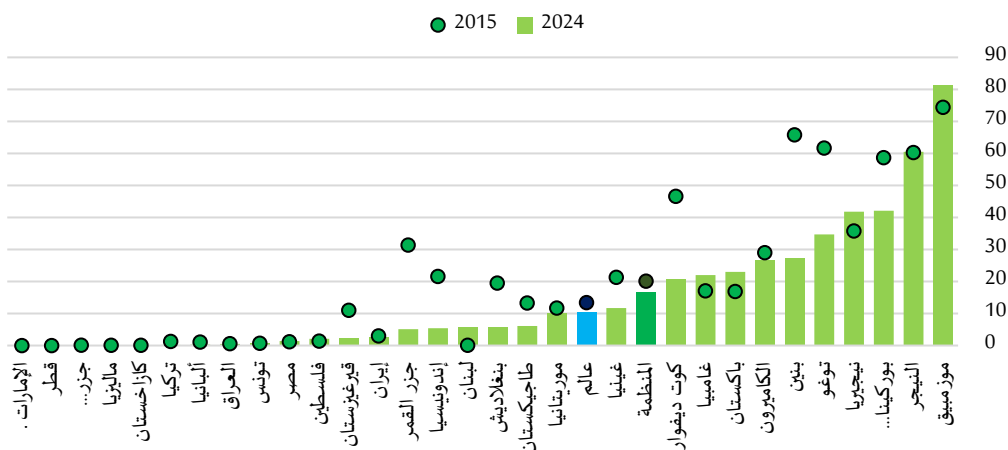
وبشكل عام، أحرزت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً معتدلاً على مستوى التخفيف من الفقر المدقع وغيره من أشكال الفقر. ولكن يبقى هذا التقدم غير كاف لتحقيق المقصد الطموح المتمثل في القضاء على جميع أشكال الفقر بحلول عام 2030.

بذل المزيد من الجهود المكثفة في القضاء على الفقر أمر ضروري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الفقر المدقع هو العيش بدخل دون خط الفقر المحدد دولياً. وقد تم تحديد خط الفقر الدولي في دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985 وقد دخل هذا المعيار حيز التنفيذ بشكل منتظم منذ عام 1990. ويعتبر تعريف الفقر بدقة أمراً صعباً، حيث يتطلب تعديلات على مر الزمن لتعكس الظروف الاقتصادية المتغيرة. ففي عام 2008، رُفع خط الفقر الدولي إلى 1.25 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005، والذي تم اعتماده طوال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي انتهت في عام 2015. وبينما كان المقياس الأصلي البالغ "دولار واحد في اليوم" يستند إلى متوسط البلدان الثمانية الأكثر فقراً، فإن معدل 1.25 دولار أمريكي يعكس متوسط خطوط الفقر الوطنية في البلدان الخمسة عشر الأكثر فقراً، استناداً إلى مستويات الاستهلاك للفرد. ويعرف الفقر المدقع في الوقت الراهن بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.00 دولار أمريكي يومياً حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2021 (UNSD (2026a), SDG metadata).

ومع أحدث تعديل أُجري على تعريف الفقر المدقع في يونيو 2025، تم تحديث تقديرات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي. وبموجب هذا التعديل، انخفض معدل الفقر المدقع العالمي من 13.4% المسجل عام 2015 إلى 10.4% في عام 2024. ولوحظ اتجاه مماثل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض معدل الفقر المدقع من 20% إلى 16.7% خلال الفترة نفسها، استناداً إلى البيانات المتاحة لـ 30 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. (الشكل 4).

الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%، 2015 مقابل 2024



المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

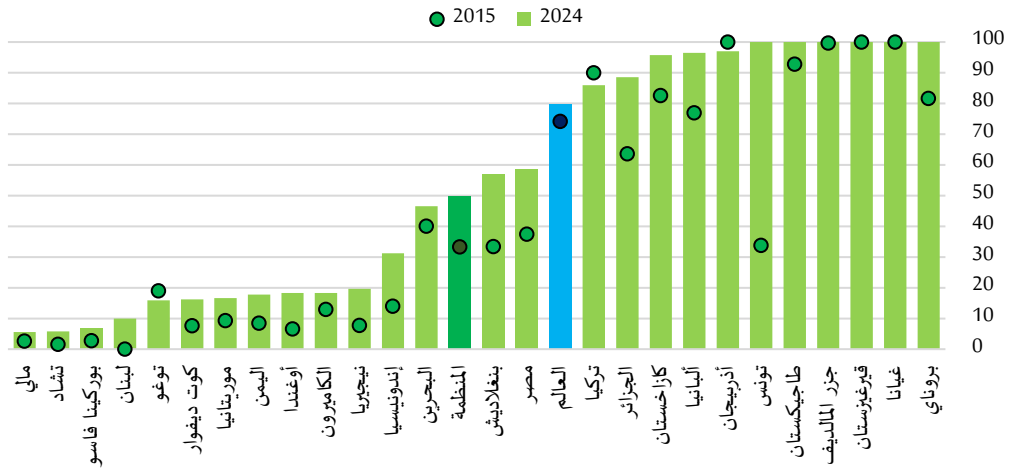
وعلى المستوى القطري، حققت تسعة بلدان من أصل 30 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، هي كازاخستان وماليزيا وملاييزيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وتركيا وألبانيا والعراق وتونس، المقصد الإنمائي 1.1 (القضاء على الفقر المدقع) اعتباراً من عام 2024، أو سجلت معدلات أقل بكثير من 1% على مستوى الفقر المدقع. وفي المقابل، لا يزال أكثر من 30% من السكان يعيشون في فقر مدقع في كل من موزمبيق والنيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا وتوغو (الشكل 4).

ينبغي أن تمتد تغطية المعاشات التقاعدية لتشمل شريحة أكبر من السكان الذين يخضعون للمعاش التقاعدي

تشمل نظم الحماية الاجتماعية مخططات قائمة على الاشتراكات وأخرى غير قائمة عليها تدعم مصالح الأطفال، والنساء الحوامل وحديثي الولادة، والأشخاص في سن العمل، وكبار السن، وضحايا الإصابات المهنية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتضمن شبكات الحماية الاجتماعية حدًا أدنى من الحماية الأساسية ضد مختلف المخاطر الرئيسية على امتداد دورة الحياة، وذلك على النحو المعرّف في توصية شبكات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)، والمشار إليها في المقصد الإنمائي 3.1 (UNSD (2026a), SDG metadata).

وبين الشكل 5 نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشاً. ارتفعت هذه النسبة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 33.3% في عام 2015 إلى 49.8% في عام 2024. وحققت ستة بلدان أعضاء في المنظمة (بروناي دار السلام، غيانا، قيرغيزستان، جزر المالديف، طاجيكستان وتونس) تغطية بنسبة 100%، تلتها أذربيجان (97%) وألبانيا (96.5%) وكزاخستان (95.7%). وإذا استمر التقدم الذي لوحظ بين عامي 2015 و 2024 بنفس الوتيرة، فمن المتوقع أن تحقق كل من الجزائر وبنغلاديش وإندونيسيا تغطية كاملة بحلول عام 2030. وبشكل عام، أحرزت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق تغطية المعاشات التقاعدية بين السكان الذين تجاوزوا سن التقاعد القانوني (الشكل 5).

الشكل 5: نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشا (%، 2015 مقابل 2024)



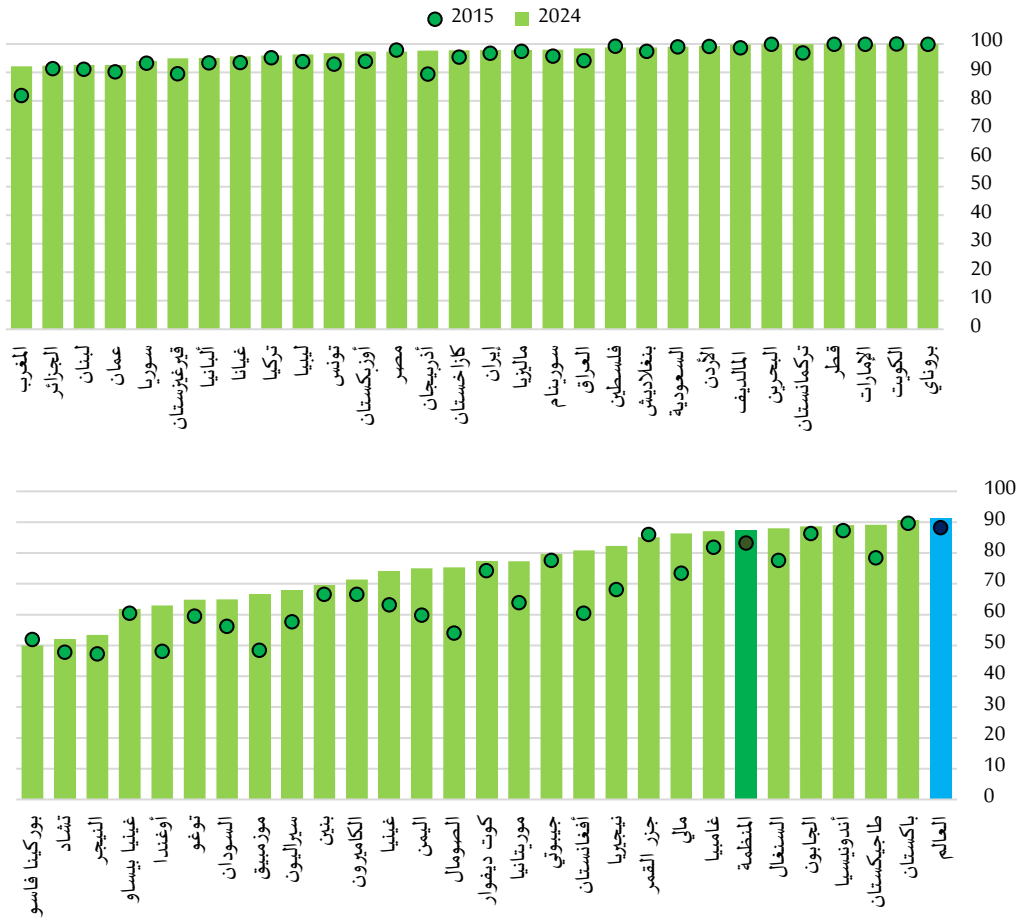
المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

ينبغي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب ليشمل جميع السكان

ينص المقصد 1.4 من أهداف التنمية المستدامة على ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بحقوق متساوية في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية بحلول عام 2030. وتُعد نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية مؤشرا رئيسيا لقياس التقدم المحرز في هذا المجال. ويقدر هذا المؤشر نسبة السكان الذين يستخدمون مصدرا محسنا لمياه الشرب، مثل المياه المنقولة عبر الأنابيب، أو الآبار الأنبوبية، أو الآبار المحمية، أو المياه المعبأة، على ألا يستغرق جمع المياه أكثر من 30 دقيقة ذهابا وإيابا، بما في ذلك وقت الانتظار في الطوابير (UNSD (2026a), SDG metadata).

في عام 2024، أتاح 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إمكانية الاستفادة من خدمات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 91% من سكانها، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي. وحققت سبعة من هذه البلدان (بروناي دار السلام والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وتركمانستان والبحرين والمالديف) إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات مياه الشرب الأساسية. وإذا استمر الاتجاه الراهن، فمن المتوقع أن يسير ما مجموعه 26 بلدا عضوا في المنظمة على المسار الصحيح لتحقيق الوصول الشامل بحلول عام 2030. وفي المقابل، في عام 2024، كان ما لا يقل عن ربع السكان في 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي لا يزالون يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية (الشكل 6).

الشكل 6: نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب، (%، 2015 مقابل 2024

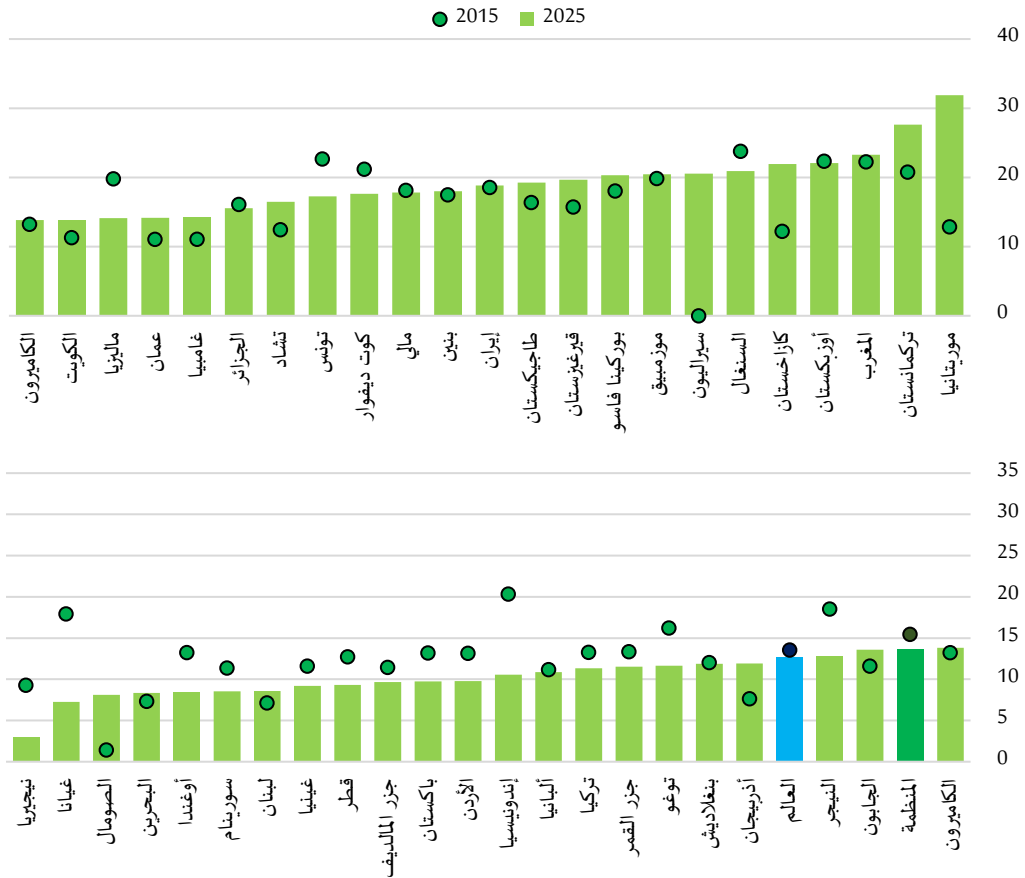


المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للرفع من مخصصات إجمالي الإنفاق العام الموجهة للتعليم لحدود 15% - 20%

تعتبر التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصرا أساسيا في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. وكذا التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية، تعتبر محورية لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأن مقصد التنمية المستدامة 2.1.1 لا يحدد مقصدا قابلا للقياس الكمي، جرى استخدام بعض المقاصد المرجعية من بعض الوثائق الدولية ذات الصلة كنقاط مرجعية. وفي هذا السياق، تدعو خطة التعليم بحلول 2030 في إعلان إنشيو و إطار العمل لتنفيذ الهدف الإنمائي 4 إلى تخصيص 15% إلى 20% من إجمالي الإنفاق العام المخصص للتعليم، وهو ما يعادل في المتوسط 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 7: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%، 2015 مقابل 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم من 15.4% المسجلة عام 2015 إلى 13.7% في عام 2025، وهو ما يقل عن الهدف المحدد في إعلان إنشيوون بحلول 2025. وعلى الصعيد العالمي، انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف فقط من 13.5% إلى 12.7% خلال نفس الفترة، لتظل دون مستوى إنشيوون المرجعي. ومن بين بلدان المنظمة التي تتوفر حولها بيانات، انخفض عدد الدول التي حققت أو تجاوزت المعيار المرجعي البالغ 15%-20% من عدد 19 بلدا المسجل عام 2015 إلى 18 من أصل 44 بلدا في عام 2025 (الشكل 7).

وبين عامي 2015 و 2025، سجل 23 بلدا عضوا في المنظمة اتجاها تنازليا في الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام. ومع ذلك، ظلت ستة بلدان منها، هي أوزبكستان والسنگال ومالي وكوت ديفوار وتونس والجزائر، ضمن النطاق المستهدف البالغ 15%-20% في المائة بحلول عام 2025. كما زادت 21 دولة عضو في المنظمة حصصها من الإنفاق على التعليم خلال نفس الفترة. وكان التقدم المحرز أكثر وضوحا في سيراليون وموريتانيا وكازاخستان وتركمانستان والصومال، حيث ارتفعت الحصة بأكثر من 5 نقاط مئوية (الشكل 7).

هدف التنمية المستدامة 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

لا يزال الجوع يؤثر على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. والأطفال معرضون بشكل خاص لهذا الخطر، حيث أن سوء التغذية يقوض بشكل خطير نموهم البدني وتطورهم المعرفي. وقد صُمم الهدف الإنمائي 2 لمواجهة هذه التحديات من خلال مقاصد ترمي إلى الحد من الجوع والقضاء عليه في نهاية المطاف، وتعزيز حصول الجميع على الأغذية المغذية، وزيادة إنتاجية منتجي الأغذية، وتعزيز المرونة والاستدامة في الزراعة، وتوسيع نطاق الاستثمار في الأبحاث الزراعية والتطوير التكنولوجي.

وقد أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً بطيئاً نحو تحقيق الهدف الإنمائي 2، والوتيرة الحالية بطيئة للغاية وتوحي بصعوبة تحقيق الهدف بحلول عام 2030. كما زادت التحديات العالمية التي شهدناها مؤخراً، بما في ذلك النزاعات على الصعيد العالمي وداخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وارتفاع معدلات التضخم، وعدم المساواة، وتغير المناخ، من تقويض الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، سيكون الدعم المالي من الميزانيات الوطنية وعبر التعاون الدولي أمراً بالغ الأهمية لتحسين كفاءة إنتاج الأغذية. كما يجب إيلاء اهتمام خاص للأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمزارعين الصغار لضمان حصولهم على الموارد والدعم اللازمين لتعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود.

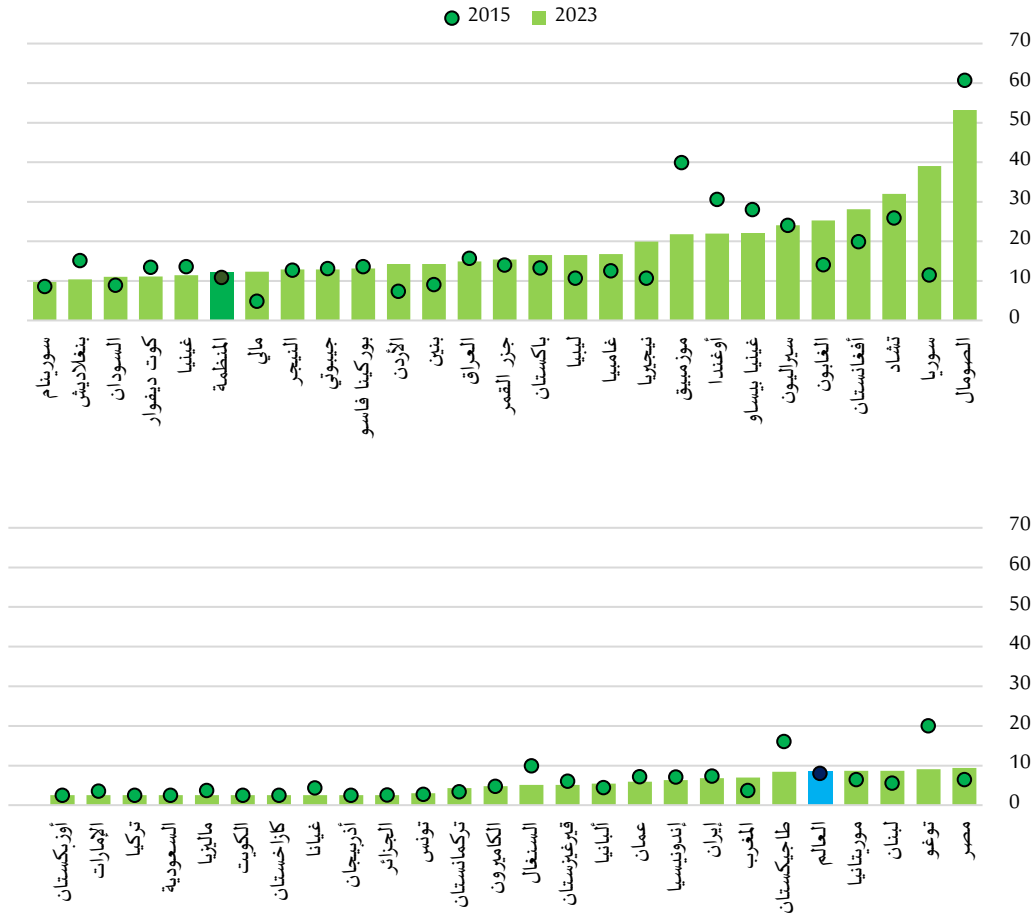
لا يزال سوء التغذية مشكلة قائمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من بعض النجاحات المحققة

يهدف المقصد الإنمائي 1.2 إلى القضاء التام على انتشار سوء التغذية بحلول عام 2030. وتعتبر نسبة الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي السكان من المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم في هذا المجال. ويُقدر هذا المؤشر نسبة السكان الذين لا يكفي استهلاكهم الغذائي المعتاد لتوفير مستويات الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة مفعمة بالنشاط والصحة (UNSD (2026a), SDG metadata).

فبين عامي 2015 و 2023، ارتفع معدل انتشار سوء التغذية في مجموعة بلدان المنظمة من 10.8% إلى 12.2%. وخلال الفترة ذاتها، زاد المعدل العالمي من 8% إلى 8.5%. وعلى الصعيد القطري، أظهرت 22 من أصل 51 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات تراجعاً في معالجة مشكلة سوء التغذية (الشكل 8).

وعلى الجانب الإيجابي، حققت 10 من أصل 51 دولة (الجزائر وأذربيجان وغيانا وكازاخستان والكويت وماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان) بالفعل هدف "القضاء على سوء التغذية بحلول عام 2030"، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية أقل من 2.5% من إجمالي سكانها اعتباراً من عام 2023. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في البلدان المتبقية الأعضاء في المنظمة غير كاف، وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فمن غير المرجح أن تحقق هذه البلدان مقصد القضاء على سوء التغذية بحلول عام 2030.

الشكل 8: انتشار نقص التغذية (%، 2015 مقابل 2023



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يتراجع التقزم والهزال لدى الأطفال، ولكن ليس بما يكفي لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية

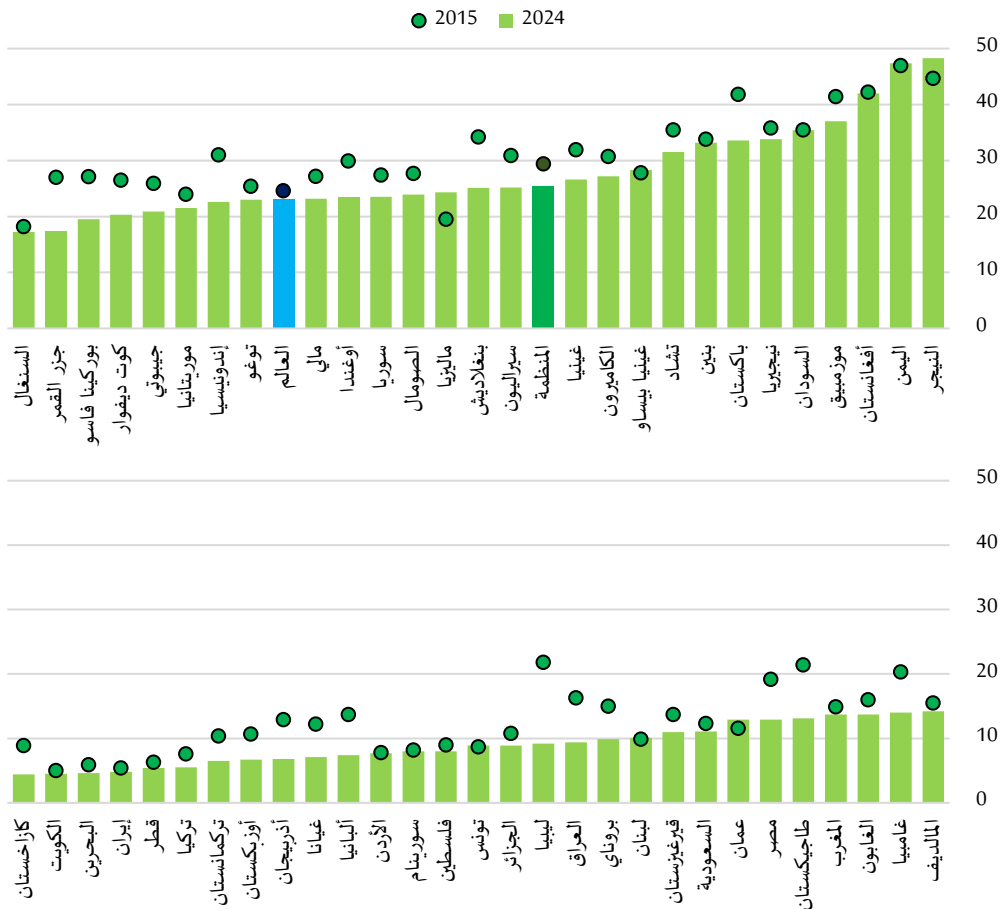
إن انتشار سوء التغذية بمختلف أشكاله (فرط الوزن والهزال والتقزم) يعكس مخلفات الجوع على عكس سوء التغذية الذي يبرز أسبابه. ومن بين هذه الأشكال، يتميز التقزم بأهمية خاصة في الدراسة لأنه أحد الأسباب الكامنة وراء وفيات الأطفال. فالأطفال الذين يعانون من التقزم قد يشوب جسداهم بعض النقص من حيث الطول الطبيعي وقد لا يصل دماغهم إلى كامل إمكاناته المعرفية (WHO, 2017). والمقصد الإنمائي على المدى المتوسط هو خفض معدل التقزم لدى الأطفال بنسبة 40% عن مستويات عام 2012 بحلول عام 2025، بينما المقصد طويل الأجل هو القضاء على التقزم والهزال وفرط الوزن وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

وبين عامي 2015 و 2024، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الشديد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 29.4% إلى 25.5%. كما انخفض المتوسط العالمي من 24.6% إلى 23.2% خلال

نفس الفترة. وعلى المستوى القطري، لم يحرز أي بلد في المنظمة تقدماً كافياً لضمان القضاء التام على تقزم الأطفال بحلول عام 2030، وشهدت سبعة بلدان أعضاء تدهوراً منذ عام 2015 (الشكل 9).

وقد لوحظت أنماط مماثلة في انتشار فرط الوزن (الوزن قياساً إلى الطول $+2 >$ حسب الانحرافات المعيارية لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل) والهزال (الوزن قياساً إلى الطول $-2 <$ حسب الانحرافات المعيارية) في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من العمر. وبالموتيرة الحالية للتقدم المحرز، لن تحقق أي دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تقريباً مقصد القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

الشكل 9: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%، 2015 مقابل 2024)



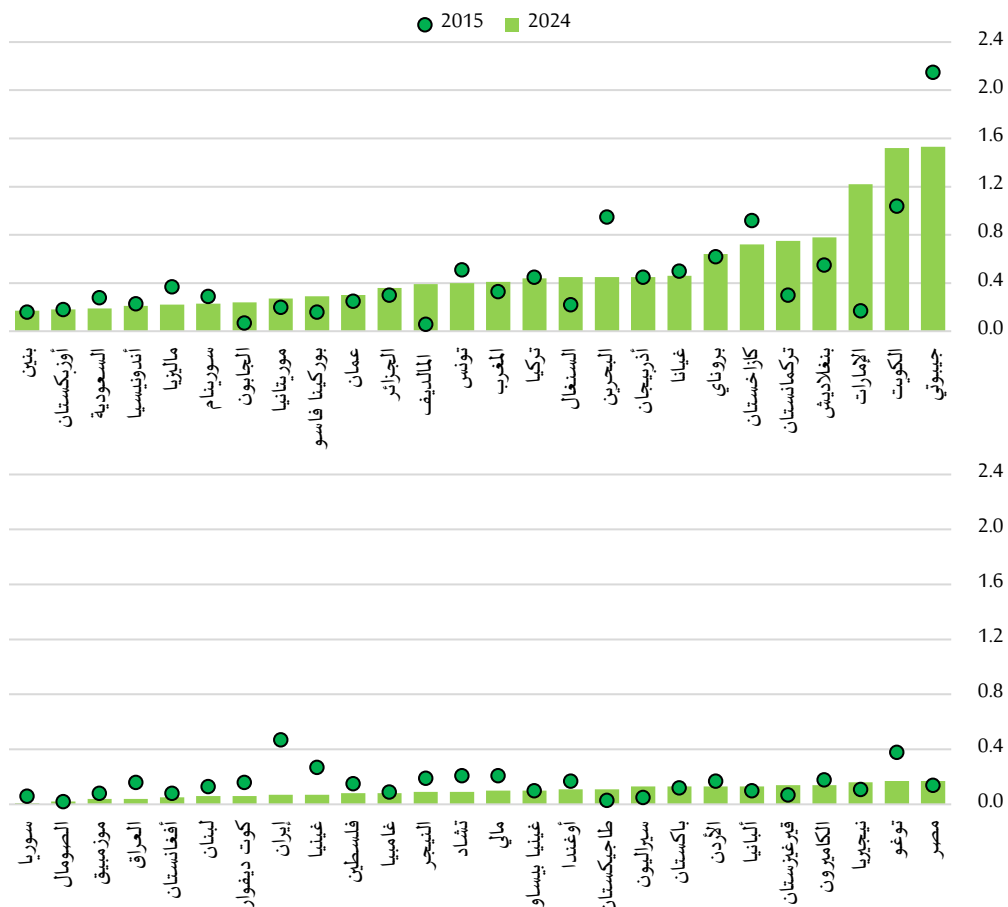
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة التمويل في المشاريع البحثية لتعزيز الزراعة المستدامة

يشدد المقصد الإنمائي 2.أ على ضرورة زيادة مستوى الاستثمار في قطاع الزراعة بحلول عام 2030، بما في ذلك التشجيع على المزيد من الأبحاث والتطوير التكنولوجي والهوض بالبنية التحتية وإنشاء بنوك الجينات الحيوانية والنباتية لا سيما في أقل البلدان نمواً. ويعرف مؤشر التوجه الزراعي (AOI) على أنه نسبة الإنفاق الحكومي

على الزراعة إلى حصة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشير قيمة أكبر من 1 على هذا المؤشر إلى أن الحصة التي يستفيد منها قطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي أعلى من قيمته الاقتصادية، بينما إذا كانت القيمة أقل من 1 فهذا يعكس توجهها أقل نحو الزراعة. وقيمة 1 على المؤشر تمثل الحياد في توجه الحكومة صوب القطاع.

الشكل 10: مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للإنفاق الحكومي، 2015 مقابل 2024



المصدر: البيانات مستخرجة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وفي عام 2024، من بين 52 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات، سجلت جيبوتي (1.53) والكويت (1.53) والإمارات العربية المتحدة (1.22) فقط قيمة أعلى من 1 على مؤشر التوجه الزراعي، مما يشير إلى توجه أقوى نحو الزراعة. تلتها بنغلاديش (0.78)، وتركمانستان (0.75)، وكازاخستان (0.72)، وبروناي دار السلام (0.64). كما سجل 27 بلدا عضوا في المنظمة تراجعاً في المعدل على المؤشر خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2024 (الشكل 10).

هدف التنمية المستدامة 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الصحة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والرفاهية البشرية، ومحرك أساسي للتقدم المستدام، كما تؤثر على نتائج العديد من الأهداف الأخرى. وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على هذا المعطى من خلال الهدف الإنمائي 3 الذي ينص على "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار". ويغطي هذا الهدف مجموعة من الأولويات الصحية الرئيسية مثل صحة الأمهات والأطفال، والأمراض المعدية وغير المعدية، وتمويل الصحة، وتوظيف اليد العاملة في القطاع.

ورغم أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد أحرزت تقدما ملحوظا، فإن التفاوتات لا تزال قائمة والإنجازات متباينة. وتحقيق هدف التنمية المستدامة 3 بحلول عام 2030 يستدعي التزاما دائما واستراتيجيات بديلة ونظما صحية قوية.

على الرغم من التحسن، لا تزال الوفيات النفاسية مرتفعة في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

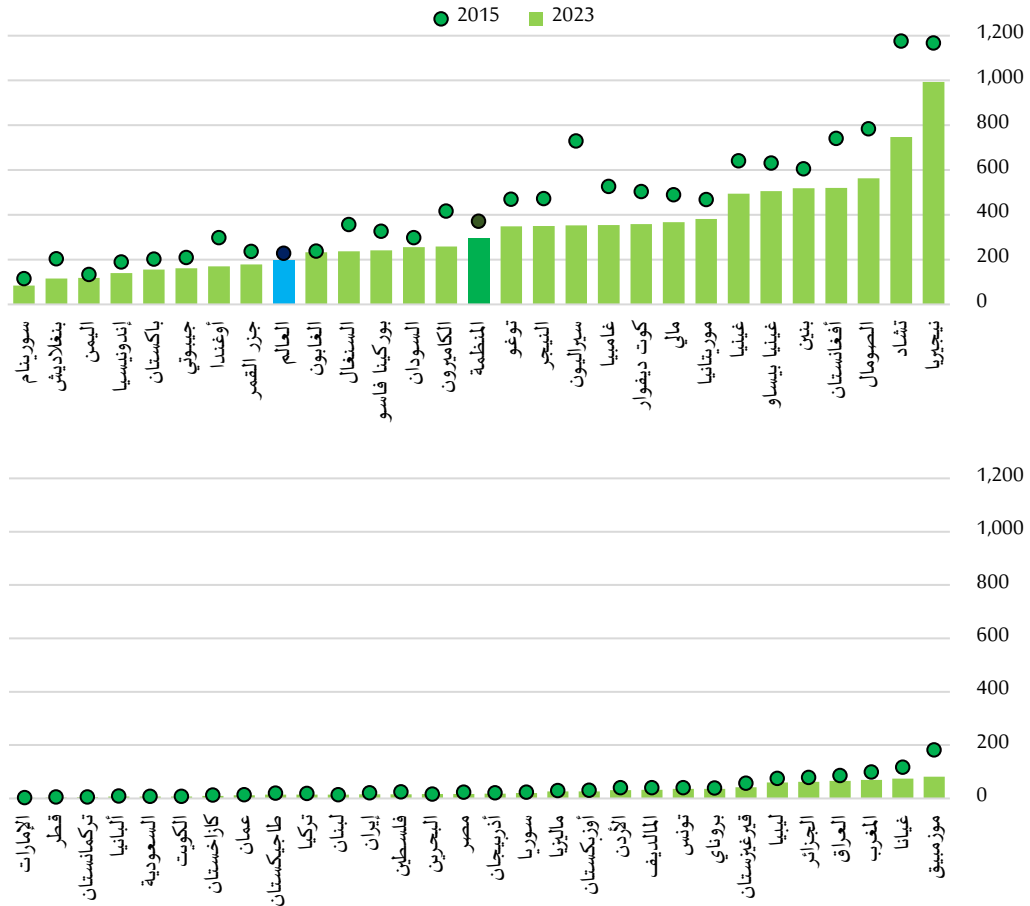
يعرّف معدل الوفيات النفاسية (MMR) بأنه عدد الوفيات النفاسية أثناء فترة زمنية محددة لكل 100,000 ولادة حية، فهو يعكس مخاطر حدوث الوفاة النفاسية بالنسبة إلى عدد المواليد الأحياء ويوضح بشكل أساسي مخاطر الوفاة في فترة حمل واحدة أو ولادة حية واحدة (UNSD (2026a), SDG metadata).

وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل الوفيات النفاسية من 228 المسجلة عام 2015 إلى 197 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في 2023. وبالتوازي مع ذلك، انخفض معدل الوفيات النفاسية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ من 371 المسجلة عام 2015 إلى 295 في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 75 حالة وفاة، أي أكثر من ضعف الانخفاض العالمي البالغ 30 حالة وفاة (الشكل 11).

وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الحد من معدل الوفيات النفاسية في العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية. وعلى المستوى القطري، حققت 28 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي هذه العتبة بحلول عام 2023. وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تُحقق أربعة بلدان أعضاء أخرى المقصد الإنمائي 1.3. ومن بين الدول الأفضل أداءً تُذكر الإمارات العربية المتحدة وقطر وتركمانستان وألبانيا والمملكة العربية السعودية والكويت وكازاخستان، بحيث سجلت كل منها أقل من 10 وفيات نفاسية لكل 100,000 ولادة حية.

وعلى الرغم من أن معدل الوفيات النفاسية ظل مرتفعا جدا في ست دول من منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك نيجيريا وتشاد والصومال وأفغانستان وبنين وغينيا بيساو، بحيث سجلت كل منها أكثر من 500 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2023، فمن المهم تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته في خفض هذا المعدل. على سبيل المثال، خفضت تشاد المعدل بمقدار 428 حالة وفاة، والصومال وأفغانستان بنحو 220 حالة وفاة لكل منهما، ونيجيريا بمقدار 175 حالة وفاة، وغينيا بيساو بمقدار 126 حالة وفاة، وبنين بمقدار 88 حالة وفاة. وتُظهر هذه التحسينات أنه على الرغم من استمرار ارتفاع المستويات، فقد تم تحقيق انخفاضات إجمالية ملحوظة في جميع بلدان المنظمة (الشكل 11).

الشكل 11: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2015 مقابل 2023



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وفيات الأطفال دون سن الخامسة في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المقصد

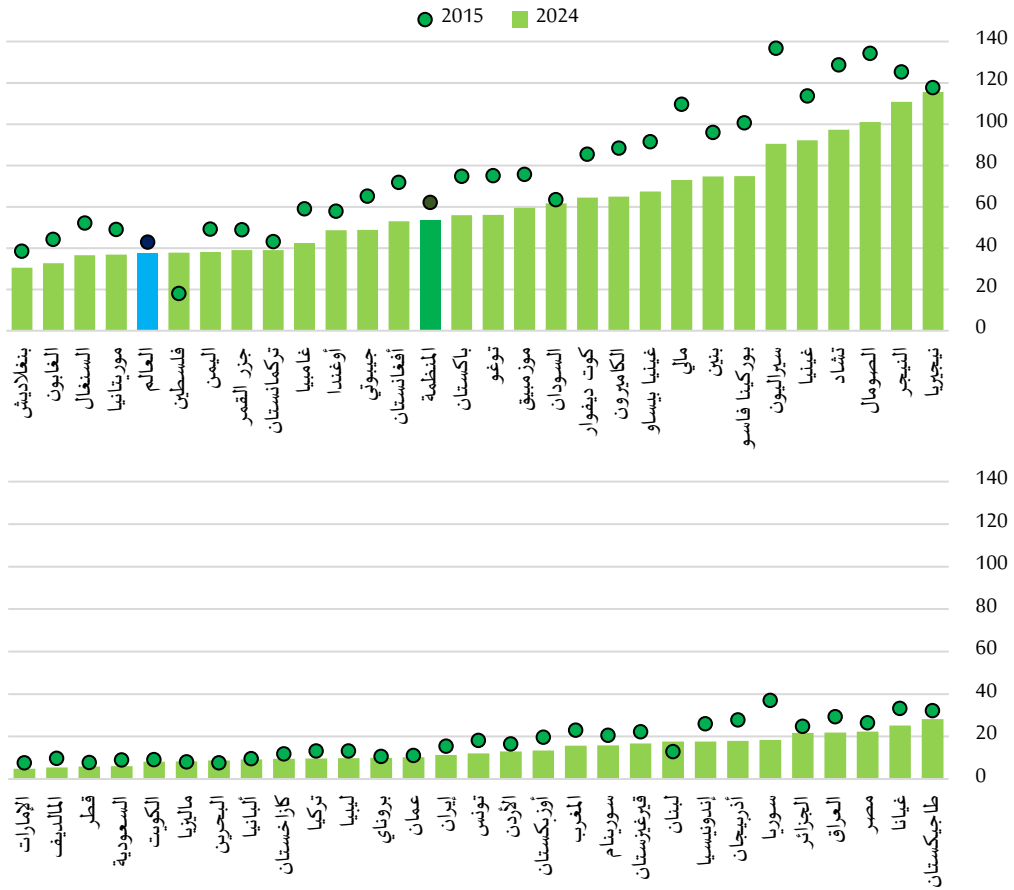
يقيس معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، معبر عنه بأرقام لكل 1000 مولود حي (UNSD (2026a), SDG metadata).

وهذا المعدل مؤشر ذو أهمية بالغة لأنه يعكس مدى تمتع الأطفال بصحة جيدة ومستوى رفاهيتهم، وبذلك يعطي صورة شاملة عن فعالية النظم الصحية ومستوى الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويعتبر رصد هذا المعدل أولوية في مجال الصحة العامة، حيث يوفر معلومات عن نجاح التدخلات مثل التطعيمات وعلاج الأمراض المعدية وتحسين تغذية الأطفال.

وتدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى إنهاء وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تجنبها بحلول عام 2030، وتحدد مقصدا ينص على خفض هذا المعدل إلى 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي على الأقل. وقد حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملحوظا، إذ بين عامي 2015 و2024، انخفض معدل وفيات

الأطفال دون سن الخامسة من 62 إلى 53 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. وبالرغم من هذا التحسن لا يزال المستوى المسجل في الوقت الراهن أعلى من المقصد المنشود عالمياً بأكثر من ضعفين. وعلى الصعيد العالمي، تراجع هذا المعدل من 43 إلى 37 حالة وفاة خلال الفترة الزمنية ذاتها. وهذه التراجعات تعكس الأثر الإيجابي للتدخلات الطبية وتحسن نظم الرعاية الصحية في العديد من المناطق (الشكل 12).

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين، (لكل 1,000 ولادة حية)، 2015 مقابل 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وعلى المستوى القطري، حققت بالفعل 28 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي المقصد الإنمائي 2.3 بحلول عام 2024. ومن بين هذه البلدان، سجلت كل من الإمارات العربية المتحدة وجزر المالديف وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت وماليزيا والبحرين وألبانيا وكازاخستان وتركيا وليبيا وبروناي دار السلام وعمان أرقاماً جيدة من حيث معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إذ جميعها استأثرت بأقل من 10 وفيات لكل 1000 ولادة حية. وهذه الإنجازات ما هي إلا نتيجة لاعتماد استراتيجيات فعالة بشأن البنية التحتية لقطاع الصحة في هذه البلدان.

وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام 2030، ستقترب ثلاثة بلدان أعضاء أخرى (بنغلاديش واليابون وطاجيكستان) من تحقيق المقصد الإنمائي المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 25 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. ويعكس هذا الاقتراب استمرار التقدم في النتائج الصحية للأطفال، ويشير إلى أنه بفضل بذل جهود إضافية محدودة، قد تتمكن هذه البلدان من بلوغ المقصد.

وفي المقابل، لا تزال ثمانية بلدان أعضاء في المنظمة تواجه معدلات وفيات عالية للغاية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة. فلحدود عام 2024، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها أكثر من ثلاثة أضعاف المقصد المنشود، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود والتدخلات لتحقيق الأهداف الواضحة في هذه السياقات.

النجاح في تحسين معدل الولادات لدى المراهقات لا يITAL الفتيات بالتساوي

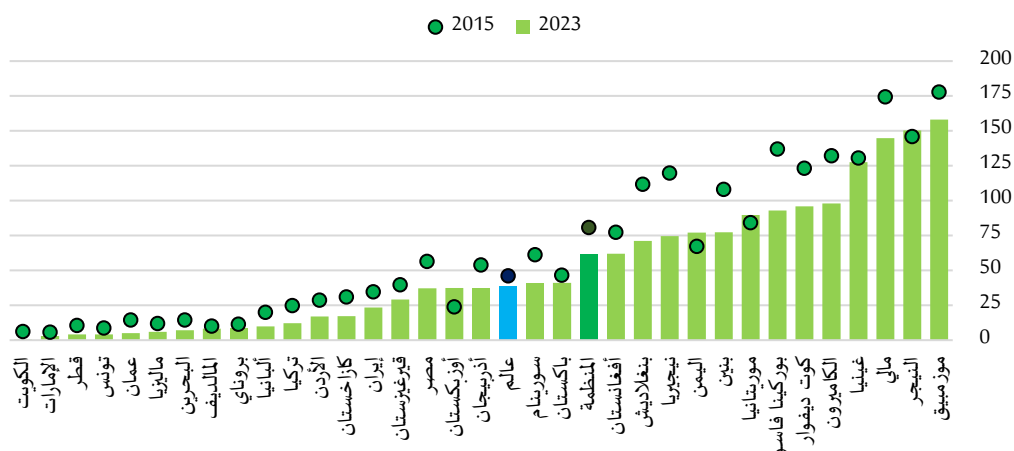
معدل الولادات لدى المراهقات (ABR) هو عدد الولادات لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية المحددة. ويعتبر ضبط الخصوبة لدى المراهقات ومعالجة العوامل الكامنة وراءها من القضايا الهامة لتحسين مستوى صحتهن الجنسية والإنجابية ورفاهتهن الاجتماعي والاقتصادي. وتشير الكثير من الأبحاث إلى أن النساء اللاتي يحملن ويلدن في فترة مبكرة من حياتهن يكن أكثر عرضة للمضاعفات المرتبطة بالحمل أو الوفاة أثناء الحمل والولادة، وأطفالهن كذلك عرضة لأشكال من الخطر. ولذلك فإن تجنب الحمل المبكر أمر ضروري لتحسين صحة الأمهات والتقليص من معدل وفيات الرضع (UNSD (2026a), SDG metadata).

ويعتبر الإنجاب في عمر مبكر من أسباب ضياع فرص التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فهناك دائما احتمال أن تنقطع الأمهات الصغيرات في العمر عن الدراسة وأن يواجهن تحديات في خلق توازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل. كما يوفر معدل الولادات لدى المراهقات دليلا غير مباشر بخصوص الوصول إلى الخدمات الصحية ذات الصلة، خاصة وأن الشباب غالبا ما يواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية (UNSD (2026a), SDG metadata).

وبين عامي 2015 و2023، انخفض معدل المواليد في صفوف المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاما من 46 إلى 38 مولودا لكل 1000 أنثى. وكان معدل الانخفاض أكبر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث انخفض من 81 إلى 62 خلال نفس الفترة. ويوحى هذا الانخفاض الحاد التقدم المحرز من حيث المبادرات المتعلقة بالصحة والثقافة الإنجابية في جميع بلدان المنظمة. وعلى المستوى القطري، خفضت 29 من أصل 33 بلد عضو تتوافر عنها بيانات معدلات المواليد لدى المراهقات، مما يشير إلى تحسن واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من هذا النجاح الإجمالي، تبقى هناك تفاوتات كبيرة. ففي عام 2023، كان هناك فرق كبير بلغ 158 ولادة لكل 1000 امرأة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي سجلت أعلى معدل مواليد لدى المراهقات وتلك التي سجلت أدنى معدل. ويؤكد هذا الفارق على التحديات المستمرة المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على خصوبة المراهقات. ويشير هذا التباين الكبير إلى ضرورة استمرار بذل جهود ذات أهداف واضحة لضمان أن يعود التقدم المحرز في خفض معدلات المواليد لدى المراهقات بالفائدة على جميع الفتيات في بلدان المنظمة.

الشكل 13: معدل الولادات لدى المراهقات، العمر 15-19، إناث، (لكل امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة)، 2015 مقابل 2025



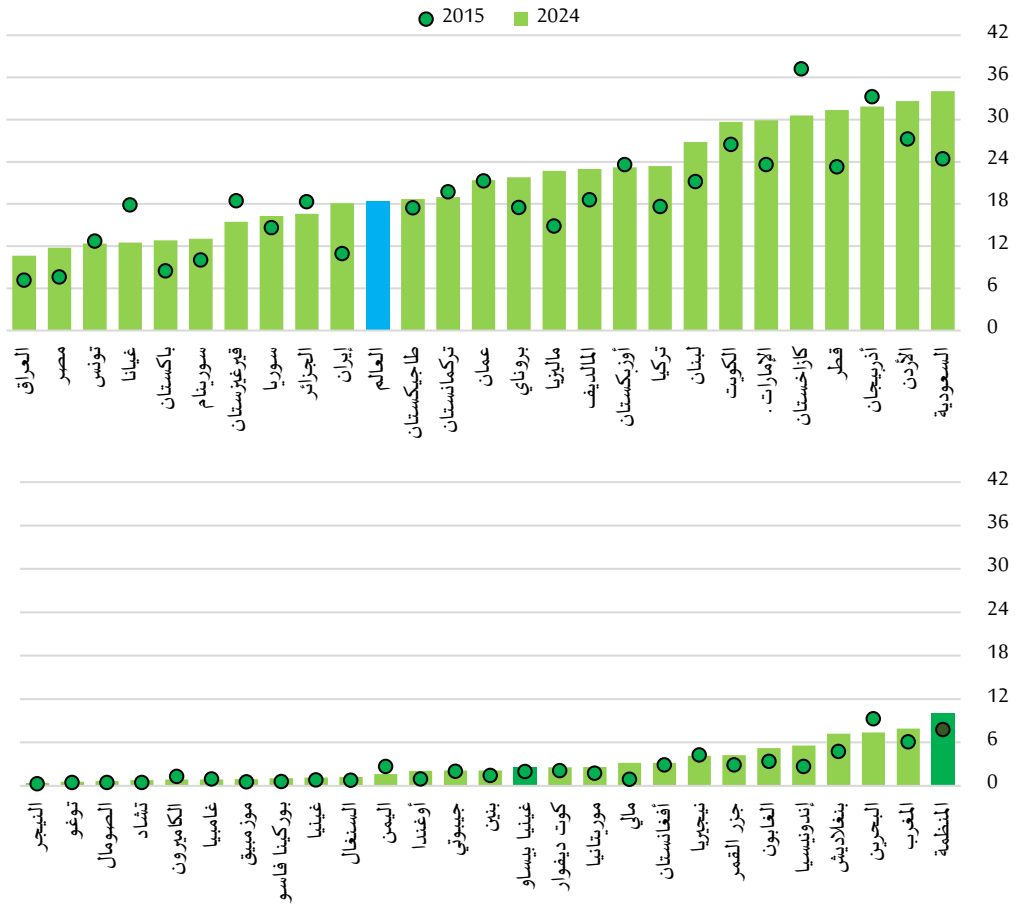
المصدر: حسابات موظفي سبسرک بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

توافر الأطباء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يرقى للتطلعات

كثافة الأطباء من المؤشرات الهامة لمعرفة مدى توفر خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها. ويقاس بعدد الأطباء، بما في ذلك العاميين والمتخصصين، لكل 10,000 شخص في مجموعة ساكنة وطنية أو دون وطنية. ففي عام 2024، بلغ المتوسط العالمي لكثافة الأطباء 18.4 لكل 10 آلاف نسمة. وبالمقارنة، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة بشأن 52 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، بلغ متوسط كثافة الأطباء في هذه البلدان 10.1 طبيبا فقط (الشكل 14).

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أبلغت 16 دولة فقط عن كثافة أعلى من المتوسط العالمي، مما يشير إلى كفاية نسبية في القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية. وفي المقابل، سجل 26 بلد عضو أقل من 10 أطباء لكل 10,000 نسمة، وفي سبعة بلدان أعضاء أخرى كانت الكثافة أقل من طبيب واحد لكل 10,000 نسمة. وتسلط هذه المستويات المنخفضة جدا الضوء على التحديات الحادة القائمة على مستوى ضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المناسبة (الشكل 14).

الشكل 14: كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)، 2015 مقابل 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

التعليم محرك أساسي لتحسين مستويات الرفاه وتوسيع الفرص، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المحرومة. وقد أدت التطورات الأخيرة في قطاع التعليم إلى آفاق جديدة لهذه المجتمعات للوصول إلى التعليم الجيد واكتساب المهارات التقنية والعملية، بسبل أكثر فعالية من حيث التكلفة. ويتوافق ذلك مع مقاصد الهدف الإنمائي 4، الذي يحدد على التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، والمساواة في الحصول على التعليم الجيد، والقضاء على التمييز في المنظومة التعليمية، والإلمام بالقراءة والكتابة والحساب على الصعيد العالمي، وزيادة عدد المعلمين المؤهلين.

وأحرزت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً معتدلاً نحو تحقيق الهدف الإنمائي 4، لكن هذا المستوى من التقدم لا يزال غير كاف لتحقيق المقاصد المنشودة بحلول 2030. ورغم التحسن الملحوظ في مجالات مثل معدلات إكمال الدراسة والمساواة بين الإناث والذكور في العديد من بلدان المنظمة، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة على مستوى المجموعة. وبدون اتخاذ إجراءات عاجلة، من المتوقع أن تفشل العديد من بلدان المنظمة في تحقيق مقاصد الهدف الإنمائي 4 بحلول عام 2030.

ارتفعت معدلات إتمام الدراسة بشكل عام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

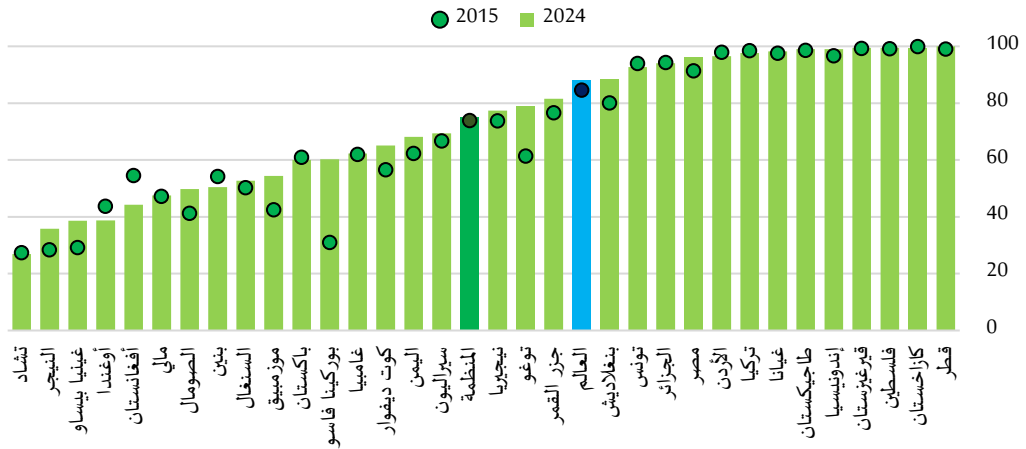
تواجه العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق مقاصد التعليم الأساسية، مثل ضمان التحاق الأطفال بالمدارس ومشاركتهم فيها، لا سيما الإناث منهم والفئات الضعيفة الأخرى، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية وعدد كاف من المعلمين. ويعتبر معدل إكمال الدراسة مؤشراً رئيسياً يعكس النسبة المئوية لمجموعة من الأطفال أو الشباب الذين أكملوا مستوى معيناً من التعليم.

وعلى مستوى التعليم الابتدائي، ارتفع متوسط معدل إكمال الدراسة على الصعيد العالمي من 84.5% المسجل عام 2015 إلى 88% في عام 2024. وبالمثل، في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، استناداً إلى البيانات المتاحة بشأن 32 دولة، ارتفع المعدل من 73.8% إلى 75.3%. وعلى المستوى القطري، سجلت عشرة بلدان من بلدان المنظمة (قطر وكازاخستان وفلسطين وقيرغيزستان واندونيسيا وطاجيكستان وغيانا وتركيا والأردن ومصر) معدلات إكمال الدراسة بلغت 95% على الأقل في عام 2024. وبالمقابل، بلغ المعدل أقل من 50% في سبعة بلدان أعضاء في المنظمة. وبالنظر إلى التقدم المحرز بين عامي 2015 و 2024، فمن المتوقع أن تحقق 12 من أصل 32 بلدان أعضاء في المنظمة، إذا استمرت نفس الوتيرة، مقصد ضمان إكمال جميع الأطفال للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030 (الشكل 15).

وعلى مستوى المرحلة الإعدادية، من بين 31 بلدان عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها البيانات، بلغت معدلات إكمال الدراسة 95% على الأقل في أربعة بلدان (قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وتركيا) في عام 2024. وإذا استمرت الوتيرة الحالية المسجلة بين عامي 2015 و 2023، يُتوقع أن تحقق ثلاثة بلدان أعضاء أخرى (فلسطين والجزائر وبوركينا فاسو) المقصد بحلول عام 2030. ومع ذلك، لم تظهر البلدان المتبقية مستويات كافية من التحسن لاعتبارها "على المسار الصحيح".

وعلى مستوى التعليم الثانوي، تتجلى التحديات بشكل أوضح وأكثر حدّة. فمن بين 29 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها بيانات كافية اعتبارا من عام 2024، يُتوقع أن تحقق ثلاث دول فقط (كازاخستان والجزائر وطاجيكستان) هذا المقصد بحلول عام 2030.

الشكل 15: معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين (%، 2015 مقابل 2024)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

لا يزال معدل المشاركة في التعلم المنظم منخفضا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يقيس معدل المشاركة في التعلم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلين في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يجمع بين التعليم والرعاية. وبالنسبة للتعليم ما قبل الابتدائي، يتمثل الهدف الرئيسي في ضمان وصول جميع الأطفال إلى هذه الخدمات (UNSD (2026a), SDG metadata).

وبين عامي 2015 و 2025، ارتفع معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالابتدائي بشكل ملحوظ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من 49.7% إلى 64.8%، بناء على بيانات مستوحاة من 39 دولة. وخلال الفترة ذاتها، تراجع المعدل العالمي من 73.8% إلى 75% (الشكل 16).

وعلى المستوى القطري، حققت بلدان عضوان في المنظمة (الإمارات العربية المتحدة وتركيا) معدلات مشاركة بلغت 95% أو أكثر في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، تسير ثمانية بلدان أخرى (توغو وأذربيجان وأوزبكستان والمغرب وبنغلاديش وألبانيا ولبنان وعمان) على المسار الصحيح للوصول إلى مستويات عالية مماثلة بحلول عام 2030 إذا حافظت على وتيرة تقدمها الراهنة. وفي المقابل، سجلت أربعة بلدان أعضاء في المنظمة معدلا أقل من 25% من الأطفال المسجلين في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي في عام 2025 (الشكل 16).

الشكل 16: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%، 2015 مقابل 2025)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

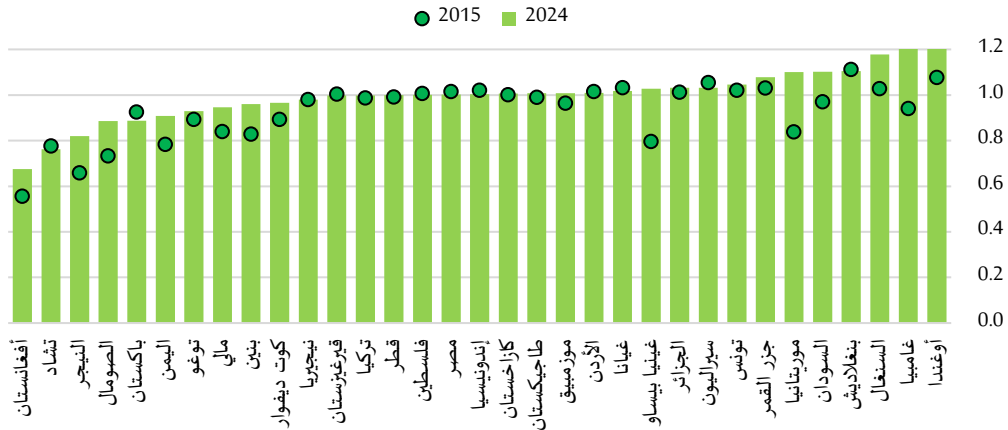
حققت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الإناث والذكور في التعليم المدرسي

يتوخى المقصد 5.4 من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وضمان فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما لصالح الفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والإناث. وفي هذا السياق، يُستخدم مؤشر التكافؤ المعدل (الذي يتراوح بين 0 و 2) لمعدلات إكمال الدراسة كمعيار مرجعي؛ تشير القيمة 1 إلى التكافؤ بين الإناث والذكور، وتشير القيم الأقل من 1 إلى وجود تفاوت لصالح الذكور، وتشير القيم الأعلى من 1 إلى وجود تفاوت لصالح الإناث (UNSD (2026a), SDG metadata).

واعتباراً من عام 2025، حققت 35 من أصل 39 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تتوافر بشأنها بيانات كافية التكافؤ بين الإناث والذكور أو سجلت تفاوتاً لصالح الإناث في التعلم المنظم (قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية). واستناداً إلى اتجاهات التقدّم المسجّلة خلال الفترة 2015–2025، فإن أربعة بلدان فقط من بلدان المنظمة معرضة لعدم تحقيق التكافؤ بحلول عام 2030 ما لم يتسارع معدل تقدّمها.

فيما يتعلق بمعدلات إكمال التعليم الابتدائي، أظهرت البيانات المتوفرة لعام 2024 أن 26 من أصل 33 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي قد حققت المساواة بين الإناث والذكور أو سجلت تفوقا لصالح الإناث. واستنادا إلى الاتجاهات المسجلة خلال الفترة من 2015 إلى 2024، يسير بلد إضافي على المسار الصحيح، في حين تظل ستة بلدان فقط من بلدان المنظمة معرضة لخطر عدم تحقيق المساواة بحلول عام 2030 ما لم يتسارع معدل تقدّمها (الشكل 17).

الشكل 17: مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل الإنجاز، المرحلة الابتدائية، 2015 مقابل 2024



المصدر: البيانات مستخرجة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وعلى مستوى المرحلة الإعدادية، تظهر بيانات 32 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي من عام 2024 أن 19 دولة قد حققت المساواة بين الإناث والذكور أو سجلت تفاوتات لصالح الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، تسير أربعة بلدان إضافية على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بحلول عام 2030. وفي المقابل، لا تزال مستويات المساواة منخفضة بشكل مقلق في ست بلدان أعضاء في المنظمة، حيث كان مستوى التقدم غير كاف.

وفي المرحلة الثانوية، لوحظت المساواة أو التفاوت لصالح الإناث في 17 من أصل 31 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها ما يكفي من البيانات. ومن المتوقع أن تحقق ثلاثة بلدان أخرى المساواة بحلول عام 2030، في حين أن 11 بلدا لا يزال بعيدا عن تحقيق هذا المقصد. ويؤكد انخفاض المساواة من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية على الحاجة إلى سياسات ذات أهداف واضحة للحفاظ على المساواة وتعزيزها في جميع مستويات التعليم.

تُظهر بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملحوظا في تدريب المعلمين، إلا أن بعض الفجوات لا تزال قائمة.

يعتبر المتخصصون والمهنيون والموارد البشرية المؤهلة عنصرا حيويا في تنمية أي بلد وازدهاره. فعدم توفير التعليم المناسب للشباب يقوض النمو الاقتصادي في المستقبل، في حين أن وجود معلمين مدربين تدريباً جيدا أمر أساسي لضمان التقدم على المدى الطويل.

الشكل 18: نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%، 2015 مقابل 2025)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

على الصعيد العالمي، تلقى 82.2% من معلمي المدارس الابتدائية تدريباً منظماً للمعلمين لا يقل عن الحد الأدنى المطلوب في عام 2025، مقارنة بمتوسط أعلى بلغ 88.5% في 40 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوافر عنها بيانات. وكان 21 بلداً من بلدان المنظمة قد تجاوز بالفعل نسبة تغطية قدرها 95% بحلول عام 2025. ومع ذلك، انخفضت نسبة المعلمين المدربين في ستة بلدان من بلدان المنظمة خلال الفترة من 2015 إلى 2025 (الشكل 18)، مما يشير إلى الحاجة إلى إيلاء اهتمام متجدد لهذه الحالات. ومن ثم، ستكون هناك حاجة إلى مواصلة التدابير وتوسيع نطاقها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتلبية الطلب المتزايد على المعلمين المؤهلين والحفاظ على المسار نحو تحقيق المقصد بحلول عام 2030.

هدف التنمية المستدامة 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

يؤكد الهدف الإنمائي 5 على المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة باعتبارهم عناصر أساسية لضمان عالم يسوده السلام والازدهار والاستدامة. فالمساواة بين الجنسين ليست حقا أساسيا فحسب، بل هي أيضا شرط أساسي لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، والصحة والرفاه، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ إجراءات على عدة جبهات؛ القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، وإنهاء زواج الأطفال، وضمان الصحة الإنجابية والجنسية، وتعزيز مشاركة المرأة في أماكن العمل والحياة السياسية والعامّة، وضمان حقوق الملكية المتساوية على الأراضي والممتلكات. كما أن القوانين والسياسات الفعالة، إلى جانب التنفيذ القوي، تعتبر عناصر بالغة الأهمية للنهوض بهذه المجالات. وكذا جمع بيانات دقيقة وحينية عبر هذه الأبعاد أمر حيوي بنفس القدر لرصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ومع بقاء أقل من خمس سنوات على الموعد النهائي بحلول 2030، من الصعب تحديد ما إذا كانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أو العالم بأسره، على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المنشودة. ولا تزال الثغرات والقيود الكبيرة القائمة في البيانات عبر العديد من المؤشرات تشكل تحديات خطيرة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

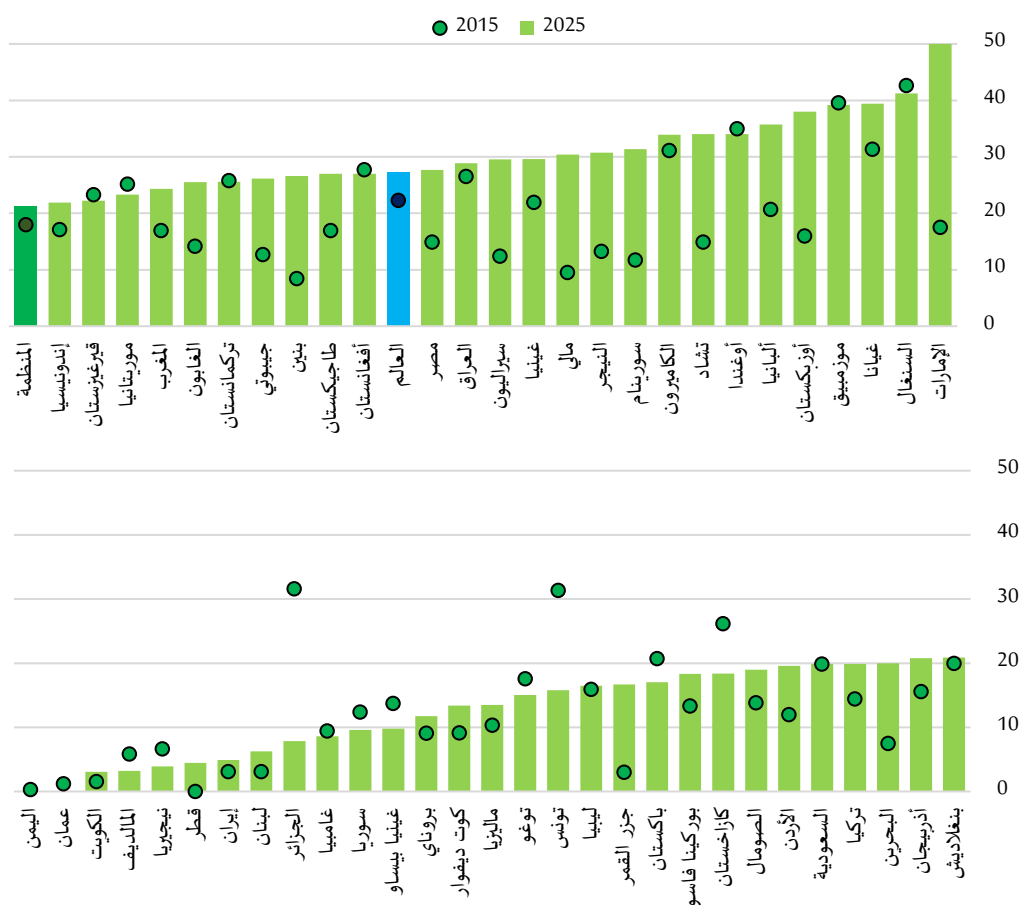
شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية زيادة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تُقاس نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية على أنها عدد المقاعد التي تشغلها النساء في الغرف الفردية أو مجلس النواب في البرلمانات الوطنية، معبر عنها كنسبة مئوية لجميع المقاعد المشغولة (UNSD (2026a), SDG metadata).

لطالما كانت المرأة عبر التاريخ ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب السياسية لقيادية. وقد بدأ هذا الاتجاه يتغير في السنوات الأخيرة، حيث زادت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بشكل مطرد، على الرغم من أن الرجال لا يزالون يهيمنون على التمثيل العام. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع معدل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية من 22.3% المسجل عام 2015 إلى 27.2% في عام 2025. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت الأرقام العالمية أيضا من 17.9% إلى 21.2% خلال نفس الفترة (الشكل 19). وتشير معدلات الزيادة هذه إلى إحراز تقدم صوب تحقيق تمثيل أكثر توازنا، لكن الرجال لا يزالون يشكلون الغالبية العظمى في البرلمانات.

واعتبارا من عام 2025، حققت الإمارات العربية المتحدة تمثيلا متساويا للمرأة والرجل في برلمانها الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، شغلت النساء ما لا يقل عن ثلث المقاعد البرلمانية في 11 بلدا آخر من بلدان منظمة التعاون الإسلامي: السنغال وغيانا وموزامبيق وأوزبكستان وألبانيا وأوغندا وتشاد والكاميرون وسورينام والنيجر ومالي. وفي المقابل، أبلغت 12 بلدا عضوا في المنظمة عن تمثيل نسائي منخفض للغاية، حيث شغلت النساء أقل من 10% من المقاعد في برلماناتها الوطنية (الشكل 19).

الشكل 19: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (% من إجمالي عدد المقاعد)، 2015 مقابل 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

هدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف الإنمائي 8 بأهمية النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، الذي من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة وأفضل دون الإضرار بالبيئة. ويؤكد على الحاجة إلى توسيع نطاق هذه الفرص لتشمل جميع السكان في سن العمل. وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن النمو السريع والمستدام أمر بالغ الأهمية، حيث يمكن أن يساعد في سد الفجوة التنموية القائمة مع الاقتصادات المتقدمة.

يواجه الاقتصاد العالمي صدمة جديدة، إذ أدى الصراع في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وتجدد الضغوط التضخمية، وزيادة التوقعات بتشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى 2.5% في عام 2026، مقارنةً بـ 2.9% في عام 2025، مع تراجع الآفاق الاقتصادية في الاقتصادات المعتمدة على واردات الطاقة وتلك المتأثرة مباشرة بالصراع. كما يُتوقع أيضاً أن يظل التقدم الذي تحرزه الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في تضيق الفجوات القائمة على مستوى الدخل الفردي مع الاقتصادات المتقدمة والحد من الفقر المدقع غير كاف (World Bank, 2026).

وتواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحديات مماثلة، فمسار نموها يعكس التباطؤ العالمي، ولا يزال التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي 8 راكداً. والوتيرة الحالية غير واعدة، وهذا ما يثير مخاوف بشأن إمكانية التخلف عن تحقيق هذا الهدف بحلول 2030.

بدون جهود إضافية، ستخفق بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نمواً في تحقيق مقصد بلوغ نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 7% بحلول عام 2030

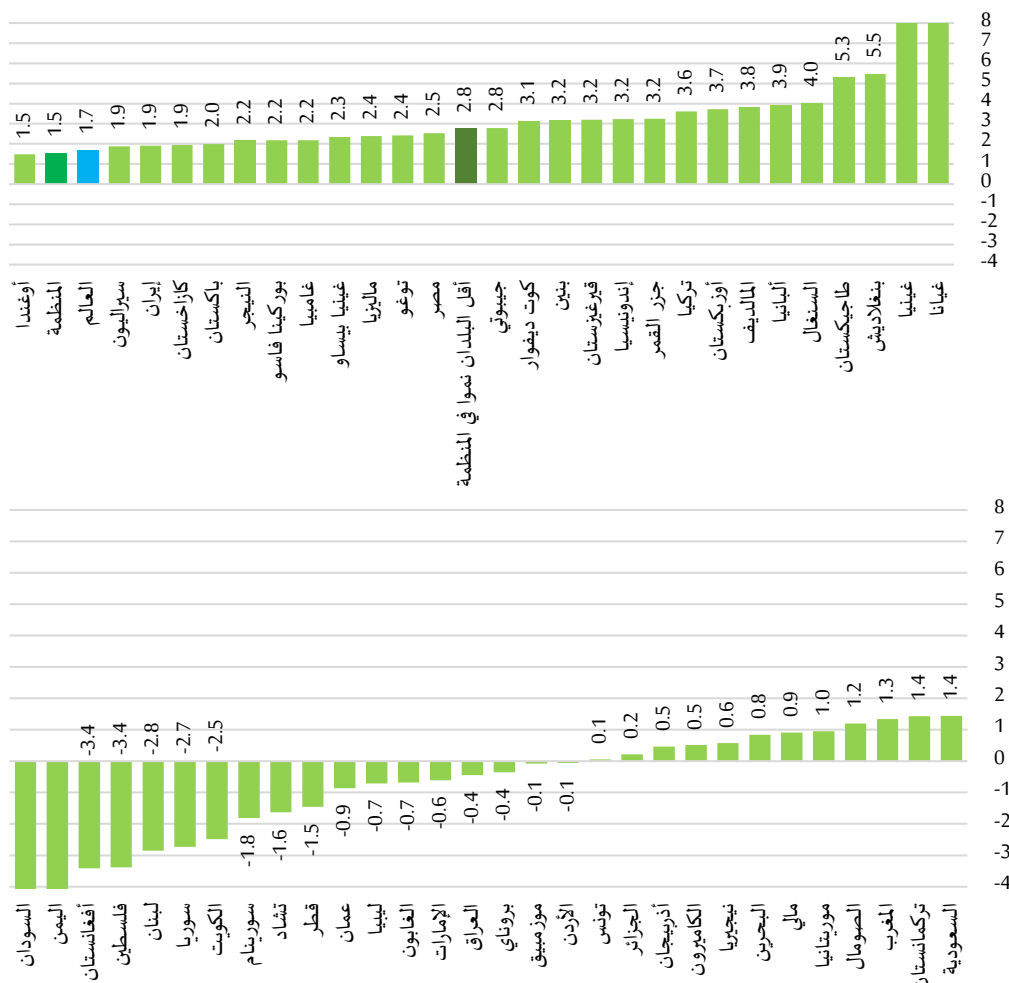
يتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامين متتاليين. ويُقاس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لضمان قابلية المقارنة بين البلدان وتسهيل إنتاج المعدلات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشراً بديلاً عن متوسط مستوى معيشة السكان في بلد أو منطقة معينة. ويعكس التغير الإيجابي في النسبة المئوية لهذا المؤشر تحسناً في متوسط مستوى المعيشة (UNSD (2026a), SDG metadata).

وفي الفترة بين عامي 2016 و 2024، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 1.5% فقط لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي و 2.8% للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 21. وفي حين أن أداء هذه الأخيرة كان أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 1.7%، إلا أن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي ككل كانت متخلفة عن الركب. ولا يزال كلا المعدلين أقل بكثير من نصف الهدف السنوي البالغ 7%. وفي الواقع، تراوح معدل النمو للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة بين 0.2% و 4.2% على مدار جميع سنوات الفترة المعنية. ويشير هذا الاتجاه إلى أنه من غير المرجح أن تحقق البلدان الأعضاء الأقل نمواً المقصد المحدد ما لم تتسارع وتيرة تنميتها بشكل كبير. ويؤكد هذا الوضع على الحاجة إلى تكثيف

الجهود لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في هذه البلدان، لا سيما من خلال التنوع الاقتصادي، الذي من شأنه أن يساعد في الحماية من الأزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة، مع ضمان الاستدامة على المدى الطويل وإحراز نمو أكثر شمولاً.

وعلى المستوى القطري، لم تحقق سوى غيانا وغينيا معدل نمو سنوي متوسط يزيد عن 7% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة 2016-2024. وبالإضافة إلى ذلك، سجل بلدان آخرون من بلدان منظمة التعاون الإسلامي (بنغلاديش وباكستان) معدلات نمو متوسطة تزيد عن 5%. وفي المقابل، شهدت 18 دولة من بلدان المنظمة نمواً متوسطاً سلبياً خلال نفس الفترة (الشكل 20).

الشكل 20: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (%، 2016-2025)

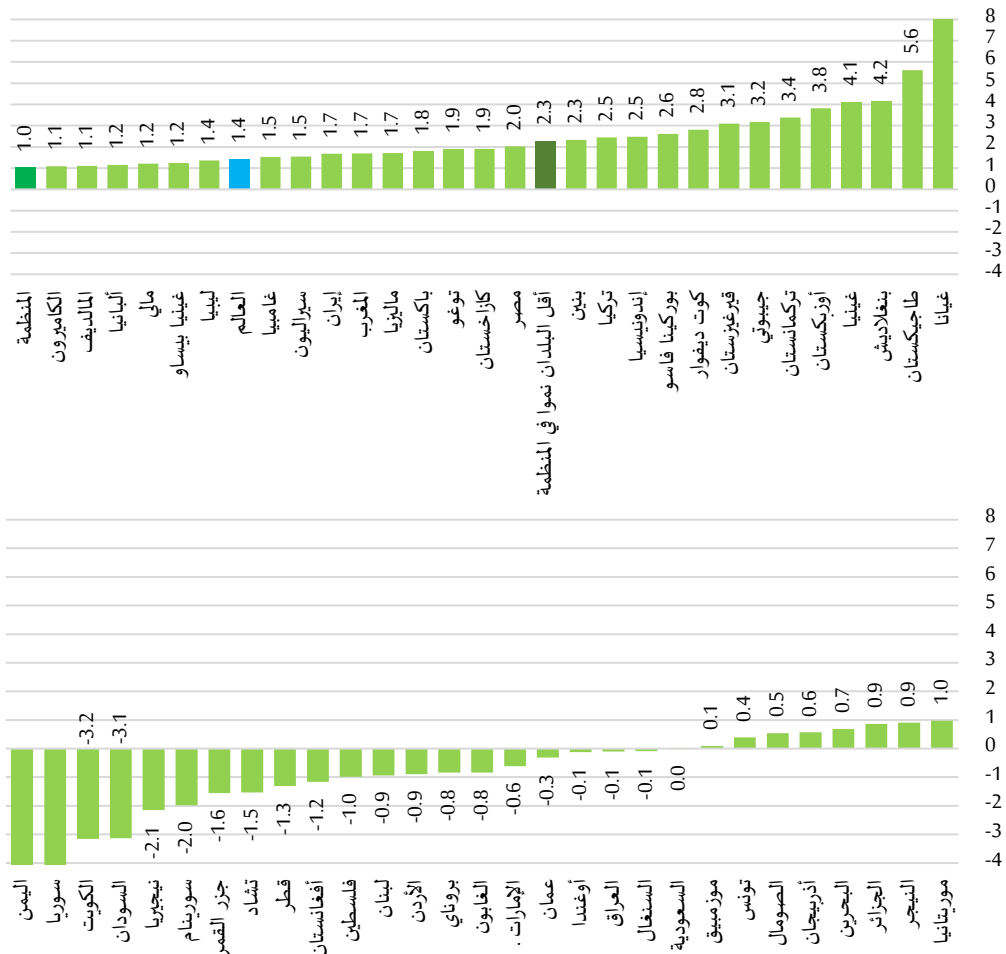


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. تم اقتطاع قيم غيانا (23.5)، وغيانا (9.9)، واليمن (5.8)، والسودان (7.8-) عند حدود الشكل حفاظاً على وضوح العرض، وتظهر القيم الكاملة بين قوسين. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يبقى معدل نمو إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بطيئاً ومتفاوتاً

يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر مقياساً لنمو إنتاجية العمل، إذ يوفر رؤية عن تنمية رأس المال البشري وكفاءته وجودته في عملية الإنتاج.

الشكل 21: متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل (%، 2016-2024)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. تم اقتطاع قيم غيانا (22.9)، وسوريا (4.9-)، واليمن (6-) عند حدود الشكل حفاظاً على وضوح العرض، وتظهر القيم الكاملة بين قوسين. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

يعكس النمو الاقتصادي زيادة في الناتج يمكن أن تنجم عن زيادة استخدام المدخلات الإنتاجية وتحسين الكفاءة التي تُستخدم بها هذه المدخلات. ويبرز هذا المؤشر تأثير الإنتاجية، جاعلاً منها مقياساً رئيسياً للأداء الاقتصادي. كما يوفر قياس إنتاجية العمل تقديرات من شأنها دعم عملية صياغة السياسات الخاصة بسوق العمل ورصد أثارها بالنسبة لصناع السياسات. ومن شأنها أن تسهم أيضاً في فهم كيفية تأثير أداء سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD (2026a), SDG metadata).

وبين عامي 2016 و 2024، بلغ متوسط نمو إنتاجية العمل، مقاسا بالنتاج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل، 1% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهو أقل قليلا من المتوسط العالمي البالغ 1.4% (الشكل 21). ويعتبر النمو في إنتاجية العمل من محفز أساسي للزيادة المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة. وبالتالي، فإن انخفاض نمو الإنتاجية ينطوي على خطر توسيع الفجوة التنموية القائمة بين بلدان المنظمة وبقية دول العالم.

وقد سُجلت تباينات كبيرة أيضا بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فسجل بلدان فقط (غيانا وطاقيكستان) متوسط نمو في إنتاجية العمل تجاوز 5% خلال الفترة 2016-2024. وحققت 12 دولة معدلات تتراوح بين 2% و 5%، بينما سجلت 23 دولة نموا يتراوح بين 0% و 2%. وفي المقابل، شهدت 20 دولة عضو متوسط نمو سلبي في إنتاجية العمل خلال الفترة المعنية (الشكل 21).

على الرغم من التقدم المحرز في خفض معدلات البطالة، فإنها لا تزال تشكل مشكلة خطيرة لبعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي

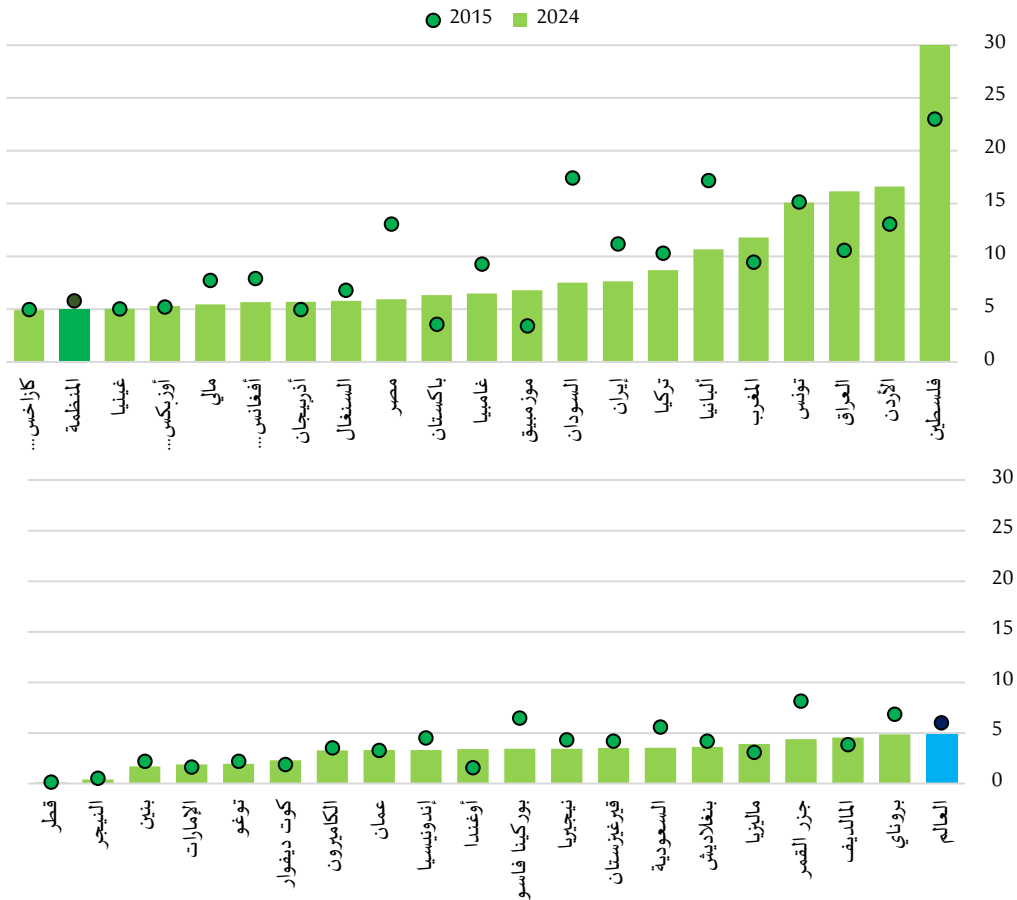
يُمثل معدل البطالة عن النسبة المثوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس رئيسي لعدم الاستفادة الكاملة من العمالة المعروضة ويعكس عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية لأولئك الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فهو بمثابة مؤشر على مدى فعالية الاقتصاد في استيعاب قوته العاملة والأداء العام لسوق العمل (UNSD (2026a), SDG metadata).

وقد انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 5.8% المسجلة عام 2015 إلى 5% في عام 2024، استنادا إلى البيانات المتاحة بشأن 39 بلدا عضوا في المنظمة (الشكل 22). ومع ذلك، فإن هذا التحسن ليس كافيا بالنسبة للمجموعة حتى يمكنها من تحقيق مقصد العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030، استنادا إلى وتيرة التقدم المحرز بين عامي 2015 و 2024.

ومن شأن البطالة طويلة الأمد أن يفضي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك آثار سلبية دائمة على الأفراد، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر والصراع الاجتماعي. وثمة تفاوتات هامة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فبين عامي 2015 و 2024، انخفض معدل البطالة في 25 بلدا، لكنه ارتفع في 14 بلدا آخر (الشكل 22).

بلغ معدل البطالة أقل من 5% في 20 بلدا من بلدان المنظمة، من بينها قطر، والنيجر، وبنين، والإمارات العربية المتحدة، وتوغو، وكوت ديفوار، والكاميرون، وعمان، وإندونيسيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، ونيجيريا، وقيرغيزستان، والمملكة العربية السعودية، وبنغلاديش، وماليزيا، وجزر القمر، والمالديف، وبروناي دار السلام، وكازاخستان. وفي المقابل، كان الوضع مقلقا في ستة بلدان أعضاء، حيث تجاوزت البطالة 10% في عام 2024. وكان الوضع في فلسطين صعبا بصفة خاصة، إذ ارتفع معدل البطالة من 23% في عام 2015 إلى 31.4% في عام 2024، نتيجة العدوان الإسرائيلي وما تسبب فيه من نزاع في المنطقة (الشكل 22).

الشكل 22: معدل البطالة، أعمار +15، كلا الجنسين (%، 2015 مقابل 2024)



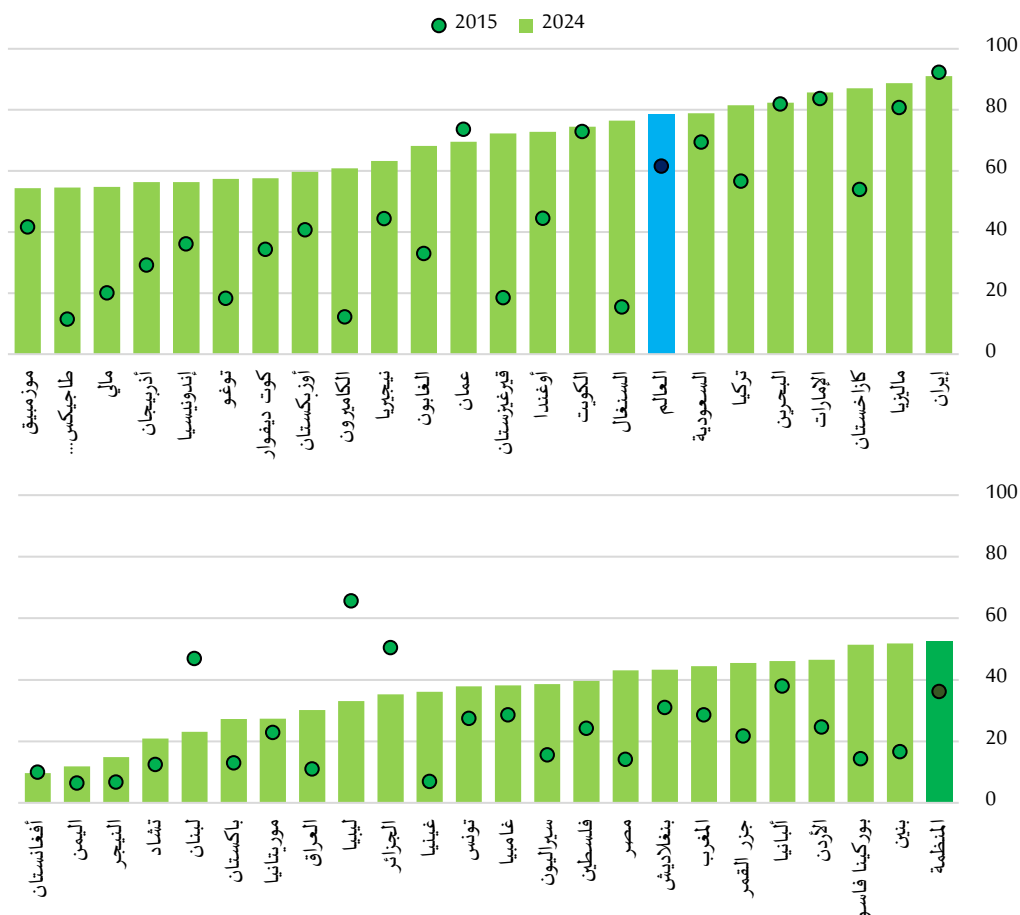
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

على الرغم من التحسينات، لا يزال نحو نصف سكان منظمة التعاون الإسلامي يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية

تقيس نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية أو لدى مزود خدمات مالية عبر تطبيقات الهاتف المحمول النسبة المئوية للبالغين (الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً) الذين أفادوا بأن لديهم حساباً (فردياً أو مشتركاً) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية، أو الذين استخدموا شخصياً خدمة مالية عبر تطبيقات الهاتف المحمول خلال الـ 12 شهراً الماضية.

ويعتبر الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمينات، أمراً ضرورياً لضمان قدرة الأفراد على إدارة حياتهم وبناء مستقبلهم وتنمية أعمالهم، بغض النظر عن مستوى الدخل أو نوع الجنس أو العمر أو مستوى التعليم أو مكان الإقامة. وغالباً ما يعتبر امتلاك حساب في مؤسسة مالية الخطوة الأولى نحو الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية (UNSD (2026a), SDG metadata).

الشكل 23: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%). العمر +15، كلا الجنسين، 2015 مقابل 2024



المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبين عامي 2015 و 2024، ارتفعت نسبة البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية أو مزود خدمات مالية عبر تطبيقات الهاتف المحمول من 36.2% إلى 52.6%، بزيادة قدرها 16.5 نقطة مئوية، وذلك استناداً إلى بيانات 46 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظل متوسط المنظمة أقل بكثير من المتوسط العالمي، الذي ارتفع من 61.6% إلى 78.7% خلال نفس الفترة (الشكل 23).

حققت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية. ومن بين 46 بلداً عضواً في المنظمة، تسير 12 دولة على المسار الصحيح لتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030 إذا استمرت وتيرة التقدم الراهن. ومع ذلك، لا تزال وتيرة التحسن في 28 بلداً عضواً آخراً غير كافية لتحقيق هذا المقصد. وزيادة على ذلك، سجلت ست بلدان تراجعاً بين عامي 2015 و 2024، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى تسريع الجهود في تلك الحالات.

هدف التنمية المستدامة 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الإنتاجية ونمو الدخل، فضلاً عن تحسين النتائج في مجالي الصحة والتعليم. وفي هذا السياق، يدعو الهدف الإنمائي 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع البحث والابتكار.

وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، يعتبر تطوير البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز مستويات التنمية وسد الفجوة القائمة مع المناطق الأخرى. ورغم إحراز تقدم في بعض المجالات في إطار الهدف الإنمائي 9، إلا أن هذا التقدم لا يزال متفاوتاً، حيث تظهر العديد من المؤشرات اتجاهات معتدلة أو راكدة. وبالنسبة الحالية، من غير المرجح أن تحقق معظم بلدان المنظمة مقاصد الهدف الإنمائي 9 بحلول عام 2030.

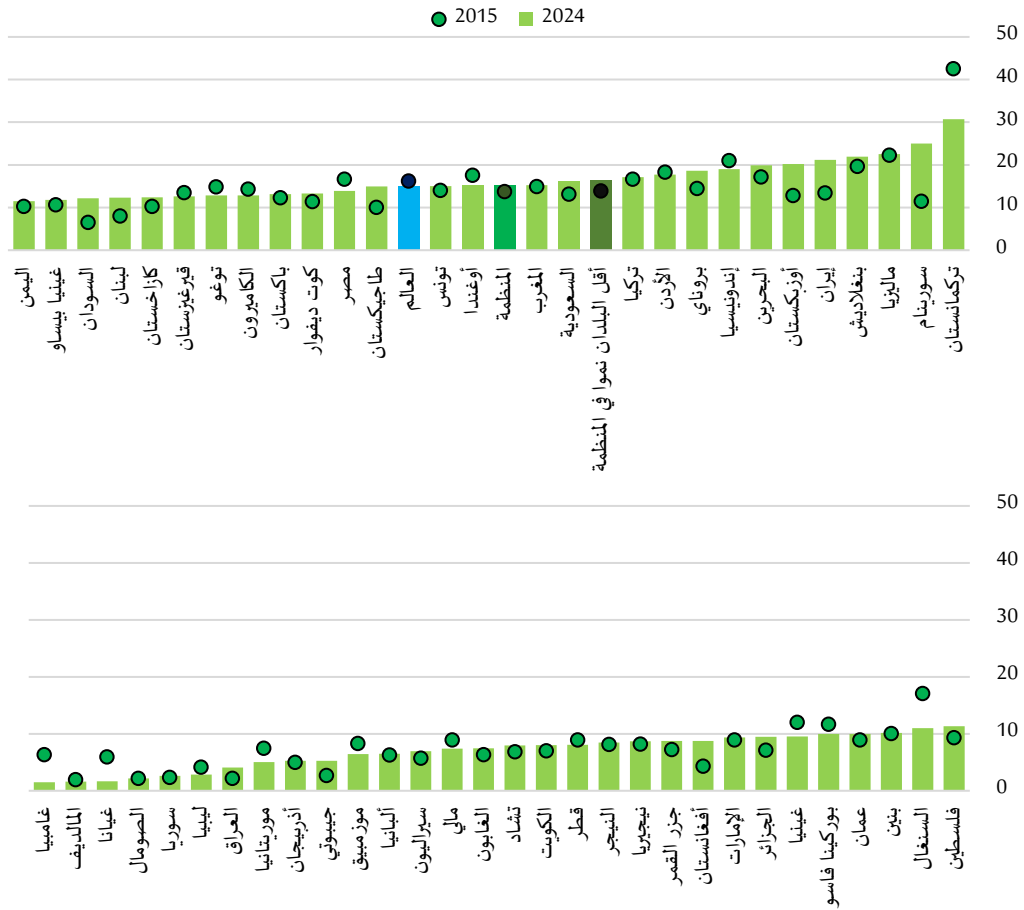
هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تقيس القيمة المضافة للصناعات التحويلية (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الاقتصادي الإجمالي. وهي تستخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين وصناع السياسات لتقييم مستوى التصنيع في بلد معين. ولأن الصناعات التحويلية تعتبر أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فإن حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تعكس أيضاً مستويات التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً (UNSD (2026a), SDG metadata).

فبين عامي 2015 و 2024، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة طفيفة بلغت 1.5 نقطة مئوية، في حين انخفضت بنسبة 1.2 نقطة على المستوى العالمي. وكان الارتفاع أكثر وضوحاً في بلدان المنظمة الأقل نمواً، حيث ارتفع بنسبة 2.5 نقاط من 13.9% إلى 16.4%. وعلى الرغم من هذا التحسن، لا تزال وتيرة التقدم المحرز غير كافية لتحقيق المقصد المتمثل في زيادة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً في المنظمة بحلول عام 2030. وسيتطلب الأمر استثمارات ضخمة لتسريع وتيرة التقدم التكنولوجي وتحفيز النمو الاقتصادي. ففي عام 2024، سجلت ستة بلدان فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة تجاوزت 20%، في حين كانت النسبة أقل من 5% في سبعة بلدان (الشكل 24).

ويتجلى نمط مماثل على مستوى العمالة في قطاع الصناعات التحويلية كنسبة من إجمالي العمالة. واستناداً إلى بيانات 23 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع معدل العمالة في قطاع الصناعات التحويلية في 16 بلداً بين عامي 2015 و 2024، وإن كان الارتفاع قد تجاوز نقطتين مئويتين في ستة بلدان فقط. وفي المقابل، شهدت سبعة بلدان أعضاء في المنظمة انخفاضاً في العمالة في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة نفسها.

الشكل 24: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)، 2015 مقابل 2024



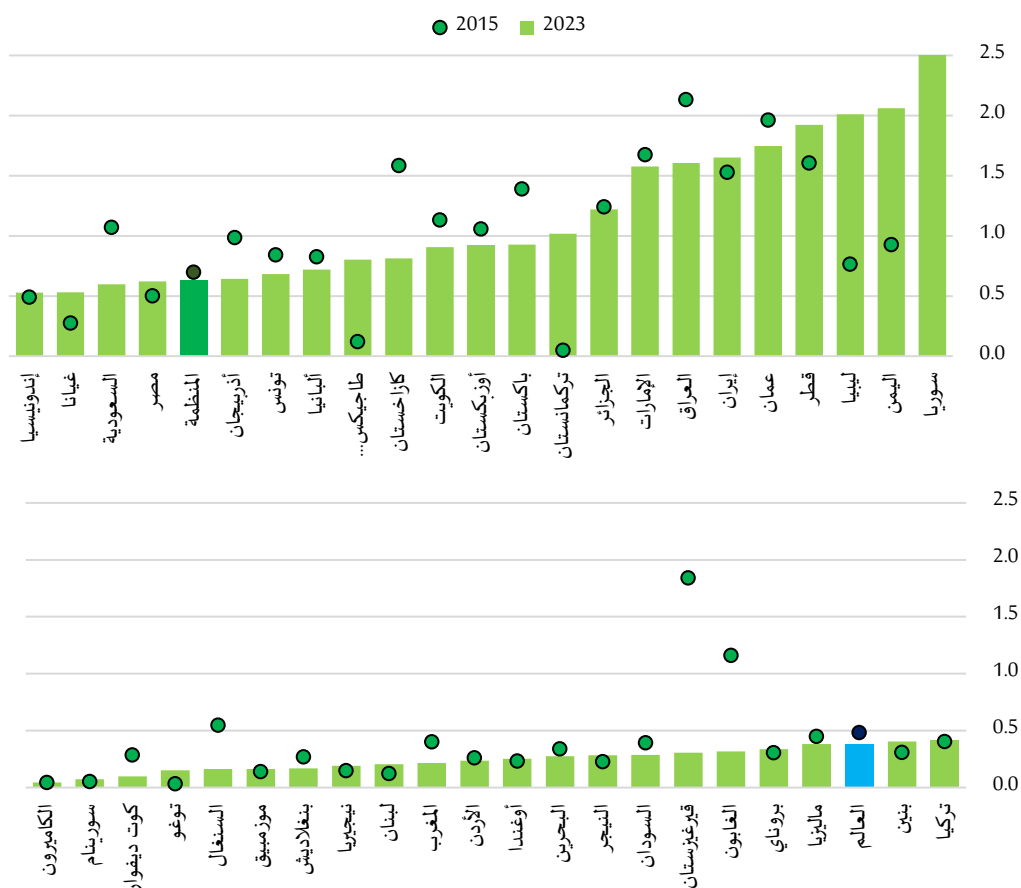
المصدر: حسابات موظفي سيرسك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تراجع

تقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الإنتاج الصناعي. ويُعبّر عن المؤشر بالكيلوغرام (كغ) من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2020. وهو يعكس مدى كفاءة الصناعات التحويلية في إنتاج مخرجات بالمقارنة مع الانبعاثات. وفي حين أن كثافة ثاني أكسيد الكربون غالباً ما تنخفض مع اعتماد البلدان للتصنيع وتقنيات أنظف، فإن التخفيضات من شأنها أن تنتج أيضاً عن التغييرات الهيكلية والتنوع داخل الصناعة التحويلية (UNSD (2026a), SDG metadata).

وفي عام 2023، قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 0.63 كغ لكل دولار أمريكي (بالسعر الثابت لعام 2020)، بانخفاض عن 0.7 كغ المسجل عام 2015. وبالمقارنة، انخفض المتوسط العالمي من 0.48 كغ المسجل عام 2015 إلى 0.39 كغ في عام 2023 (الشكل 25).

الشكل 25: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2020)، 2015 مقابل 2023



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. سوريا (2015: 6.1; 2023: 5.3) تم اقتطاع القيمة عند حدود الشكل حفاظاً على وضوح العرض، وتظهر القيمة الكاملة بين قوسين. راجع الملحق 1 للاطلاع على التفاصيل.

وبين عامي 2015 و 2023، خفضت غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بحيث سجلت 24 من أصل 43 بلداً عضواً في المنظمة، تتوفّر بشأنها بيانات، انخفاضاً على مستوى هذا المؤشر. وفي عام 2023، سجلت 10 دولة عضو مستويات كثافة أعلى من 1 كغ لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، وسجلت 12 دولة أخرى مستويات تتراوح بين 0.5 و 1 كغ، بينما حققت 21 دولة مستويات أقل من 0.5 كغ (الشكل 25).

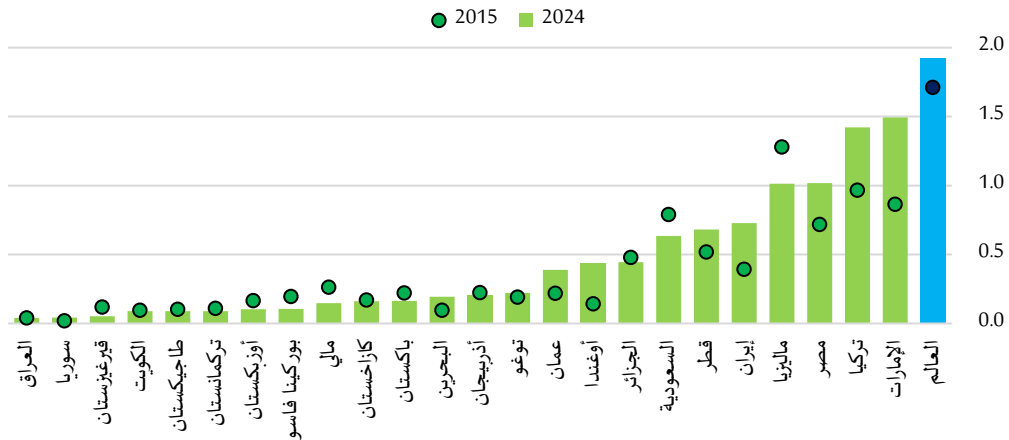
الإنفاق على البحث والتطوير دون المستويات العالمية في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

يقيس الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حصة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مقارنةً بإجمالي الناتج الاقتصادي. وباعتباره عاملاً رئيسياً في تمكين النمو المستدام

والشامل، يُعدّ ضروريا لبناء رأس المال البشري، وتوليد المعرفة، وتعزيز الابتكارات التي تقدّم حولا متقدمة (UNSD (2026a), SDG metadata). ومن شأن تعزيز البنية التحتية العلمية والتكنولوجية أن يساعد اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تحسين قدرتها التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبين عامي 2015 و 2024، ارتفع معدل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 11 من أصل 24 دولة عضو تتوفر بشأنها البيانات. ومن بينها، سجلت كل من الإمارات العربية المتحدة وتركيا ومصر واليزيا معدل إنفاق تجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من هذه التحسينات، ظلت جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها البيانات دون المتوسط العالمي للإنفاق على البحث والتطوير في عام 2024 (الشكل 26). وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى بذل جهود أكثر تضاهرا لتعزيز القدرات البحثية وتقوية منظومات الابتكار في جميع بلدان المنظمة.

الشكل 26: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%، 2015 مقابل 2024)



المصدر: البيانات مستقاة بتاريخ 2026/07/01 من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريبا في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخليوي إلى حصة الأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهواتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في الخدمة أو مستخدميها. وتوفر تكنولوجيا الهاتف الخليوي من الجيل الرابع (4G) أو الأجيال الأحدث إمكانية وصول سريعة جدا وموثوقة وعالية الجودة إلى الإنترنت والنطاق المتزايد من معلوماتها ومحتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. ولذلك فإن توسيع نطاق الشبكات عالية السرعة أمر ضروري للتغلب على الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية، وإتاحة المشاركة على نطاق أوسع في مجتمع المعلومات، وإطلاق العنان لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الأقل نموا والمناطق الريفية (UNSD (2026a), SDG metadata).

انتشرت خدمات الهواتف الخلوية بشكل أسرع من المتوقع. ففي عام 2024، وصلت تغطية شبكة الجيل الرابع إلى 90% على الأقل من السكان في 31 من أصل 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من أن أربعة بلدان لا تزال تتمتع بتغطية أقل من 50% بحلول عام 2024، فإن اتجاهات النمو المسجلة بين عامي 2015 و2024 تشير إلى أن جميع بلدان المنظمة تقريباً تسير على المسار الصحيح لتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030.

ومع ذلك، فإن الإقامة في نطاق شبكات الهاتف المحمول لا تضمن إمكانية وصول الناس إلى هذه الخدمات أو الاستفادة منها. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق الشبكات عالية الجودة، ولا سيما شبكات الجيل الرابع وما بعده، لتشمل المناطق الريفية والنائية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وزيادة على ذلك، من الضروري ضمان إتاحة هذه الخدمات بتكلفة ميسورة للفئات السكانية المحرومة والمعرضة للخطر.

هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

تستمر معالم أزمة المناخ في التفاقم مع ابتعاد المجتمع الدولي عن الالتزام الكامل المطلوب لعكس اتجاهات الموضوع المتدهور. وقد ساهم عدم إحراز تقدم كاف في معالجة التلوث وإزالة الغابات والأنشطة الأخرى الضارة بالبيئة في زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، مما تسبب في خسائر في الأرواح وتعطيل سبل العيش وأضرار اقتصادية كبيرة.

ولمواجهة هذه التحديات الملحة، يؤكد الهدف الإنمائي 13 على الحاجة إلى مكافحة تغير المناخ وآثاره بحلول عام 2030. ويعكس اعتماد اتفاق باريس وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في عام 2015 التزاما مشتركا ببناء اقتصادات ومجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول نهاية العقد.

وفي وقت سابق، كان اتفاق كانكون لعام 2010 أول وثيقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) تحدد عتبة قصوى قدرها 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية (UNFCCC, 2010). وأكدت قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لاحقا أن تثبيت الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية يمثل الحد الأدنى اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلميا (UN, 2019). وفي ظل ما سبق، تحتاج جميع البلدان إلى تكثيف جهودها عاجلا للحد من الانبعاثات في جميع القطاعات لتجنب كارثة مناخية.

شهد عدد الأشخاص المتضررين مباشرة جراء الكوارث تفاوتاً كبيراً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحدث كل سنة كوارث طبيعية مثل الزلازل وأمواج تسونامي والثورات البركانية والانهياريات الأرضية والأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف في جميع أنحاء العالم. وغالبا ما تؤدي هذه الأحداث إلى تدمير البيئات المادية والبيولوجية والاجتماعية، مع عواقب بعيدة المدى على بقاء ورفاه وصحة السكان المتضررين. وأحد المؤشرات الرئيسية لدراسة هذه الآثار هو عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث لكل 100,000 نسمة. ويشير هذا إلى عدد الأفراد الذين عانوا من إصابات أو أمراض أو آثار صحية أخرى؛ أو الذين تم إجلاؤهم أو نزوحهم أو نقلهم؛ أو الذين تعرضوا لأضرار مباشرة في سبل عيشهم أو أصولهم الاقتصادية أو هياكلهم المادية أو أصولهم الاجتماعية والثقافية أو مواردهم البيئية (UNSD (2026a), SDG metadata).

فبين عامي 2015 و 2025، تباين عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث تباينا كبيرا فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. واستنادا إلى أحدث البيانات المتاحة بشأن 34 بلدا عضوا في المنظمة، أبلغت خمسة بلدان عن أرقام تزيد عن 1000 حالة لكل 100,000 شخص في عام 2025، الأمر الذي يعكس تأثيرا بالغ الشدة. كما سجلت تسعة بلدان أخرى في المنظمة أرقاما بالmillions، بينما كانت الأرقام في 20 بلدا عضو أقل من 100 لكل 100,000 شخص.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. (2026). *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2026*. <https://www.unescap.org/kp/2026/asia-and-pacific-sdg-progress-report-2026>

Eurostat. (2026). *Sustainable development in the European Union — Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context — 2026 edition*. <https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-flagship-publications/w/ks-01-25-064>

Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Iablonovski, G. (2026). *Implementing Sustainable Development: 2030 and Beyond*. Sustainable Development Report 2026. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press. DOI: 20.500.14765/118015

Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. (2026). *OIC Statistics (OICStat) Database*. <https://www.sesric.org/oicstat.php>

United Nations Framework Convention on Climate Change. (2010). *Cancun Agreements*. <https://unfccc.int/process/conferences/pastconferences/cancun-climate-change-conference-november-2010/statements-and-resources/Agreements>

United Nations Statistics Division. (2026a). *SDG Indicators Metadata Repository*. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>

United Nations Statistics Division. (2026b). *Global SDG Indicators Database*. <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/>

United Nations. (2019). *UN Climate Action Summit 2019*. <https://www.un.org/en/climatechange/2019-climate-action-summit>

United Nations. (2026). *The Sustainable Development Goals Report 2026: Technical Note for Progress Assessment*. New York. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2026/>

World Bank. (2026). *Global Economic Prospects, June 2026*. Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO. <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

World Health Organization. (2017). *Levels and Trends in Child Malnutrition*.

الملحقات

الملحق 1: ملاحظات فنية

تستند التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المستقاة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OICStat) (SESIC, 2026)، التي تعتمد بدورها على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، (UNSD) (2026b)، والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة.

على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، تُستخدم القيم الإجمالية المرجحة عند عرض تقديرات المؤشرات في الأشكال، حيث يضمن هذا النهج إجراء مقارنات أكثر دقة مع المتوسط العالمي والنتائج القطرية.

وعندما تكون البيانات المتعلقة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة غير كافية، يتم اختيار نقطتين مرجعيتين لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: السنة المرجعية (2015) وأحدث سنة (2024). وعند عدم توفر بيانات لعام 2015، يتم استخدام أحدث البيانات المتاحة بين عامي 2010 و 2020 كنقطة بداية. وبالمثل، إذا لم تكن بيانات عام 2024 متاحة، يتم أخذ أحدث بيانات متاحة بين عامي 2016 و 2024 في الاعتبار. أما بالنسبة إلى المؤشرات التي تتوافر بشأنها بيانات لعام 2025، فيُعتمد على بيانات ذلك العام. وإن سد هذه الثغرات لكل من السنة الأساسية والسنة المرجعية يزيد من عدد البلدان المشمولة في قياس التقدم المحرز، وهو أمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى أن معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تمتلك نقاط بيانات محدودة للغاية بين عام 2015 وأحدث عام.

تُجرى جميع الحسابات باستخدام البيانات الأساسية قبل التقريب. ويتم تقريب القيم المعروضة في النص والأشكال لتيسير عرضها. لذلك، قد لا تعطي الحسابات التي تُجرى يدوياً باستخدام القيم المقرّبة الواردة في التقرير النتائج المبينة فيه بدقة تامة. على سبيل المثال، يعرض التغير على أنه انخفاض من 371 إلى 295 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، ويسجل هذا التغير على أنه انخفاض قدره 75 حالة وفاة، رغم أن طرح الرقمين المقرّبين يعطي 76 حالة.

تستند الإشارات الواردة في النص إلى التقدم المحرز نحو أهداف عام 2030 على مستوى المؤشر أو البلد إلى تقييمات أُجريت باستخدام نقطتي القياس المرجعيتين الموضحتين أعلاه. وتعرض الأشكال هاتين النقطتين المرجعيتين، في حين يستند التقييم إلى حسابات أُجريت باستخدام البيانات المقابلة. لذلك، قد لا يظهر التقييم نفسه بصورة صريحة في الأشكال. وتدرج الإشارات إلى الأشكال ذات الصلة لتيسير الوصول إلى نقاط البيانات الأساسية المستخدمة في التقييم. ويمكن توفير الحسابات التفصيلية التي تستند إليها هذه التقييمات عند الطلب.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تتوفر البيانات عن 28 من أصل 57 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي على الأقل.
- يجب أن تتوفر البيانات لفترتين زمنيةتين على الأقل، سنة الأساس وآخر سنة.

- يجب أن يُمثَّل كل مقصد بمؤشر واحد على الأقل.
- يجب أن يُمثَّل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و 12 و 13 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون المؤشرات من بين تلك التي اقترحتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمتاحة على قاعدة بياناتها العالمية الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- يجب أن تكون البيانات الوصفية لكل مؤشر واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

هدف التنمية المستدامة 1:

الشكل 4: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 5: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان فوق سن التقاعد القانوني الذين يتلقون معاشاً" باستخدام "السكان، الأعمار +65" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 6: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات الأساسية للمياه الصالحة للشرب (%)" باستخدام "السكان، المجموع" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 7: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية، التعليم (%)" باستخدام "الإنفاق النهائي للاستهلاك العام للحكومة، الأسعار الثابتة لعام 2015"، كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 2:

الشكل 8: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انتشار نقص التغذية (%)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 9: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)" باستخدام بيانات "إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 4 سنوات" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 3:

الشكل 11: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل أو الحاد (%)" باستخدام "الولادات الحية التي تبقى على قيد الحياة حتى سن الواحدة" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

الشكل 12: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كلا الجنسين (لكل 1000 مولود حي)" باستخدام "الولادات الحية التي تبقى على قيد الحياة حتى سن الواحدة" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

الشكل 13: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الولادات لدى المراهقات، أعمار 15-19، إناث (لكل 1000 امرأة، أعمار 15-19)" باستخدام "السكان، إناث، أعمار 15-19" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 14: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 شخص)" باستخدام "السكان، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 4:

الشكل 15: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل الإنجاز، الابتدائي، كلا الجنسين (%)" باستخدام "السكان، أعمار 15-19" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 16: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)" من خلال استخدام "السكان في سن التمدرس، التعليم ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 18: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، لكلا الجنسين (%)" باستخدام "عدد المعلمين، التعليم الابتدائي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 5:

الشكل 19: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من إجمالي عدد المقاعد)" باستخدام "إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 8:

الشكل 20: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2020 الثابتة" على "السكان، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعاً من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العام $t+1$ باستخدام الصيغة التالية: $[(G(t+1) - G(t)) / G(t)] \times 100$ ، حيث أن $G(t+1)$ هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص في 2020 بالدولار الأمريكي في العام $t+1$ و $G(t)$ هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص في 2020 بالدولار الأمريكي في العام t .

الشكل 21: تم حساب متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" عن طريق تقسيم "الناتج المحلي الإجمالي، أسعار 2020 الثابتة" على "العمالة، الإجمالي" التي تم الحصول عليها جميعاً من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي. يُحسب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في العام $t+1$ باستخدام الصيغة التالية: $[(G(t+1) - G(t)) / G(t)] \times 100$ ، حيث أن $G(t+1)$ هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص عامل في 2020 بالدولار الأمريكي في العام $t+1$ و $G(t)$ هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في 2020 بالدولار الأمريكي في العام t .

الشكل 22: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "معدل البطالة" باستخدام "القوى العاملة، الإجمالي" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 23: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مقدم خدمات مالية متنقلة (%)"، العمر +15، كلا الجنسين" باستخدام "السكان، أعمار +15" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

هدف التنمية المستدامة 9:

الشكل 24: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) (%)" باستخدام "الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 25: قُدرت متوسطات منظمة التعاون الإسلامي من حيث "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالسعر الثابت للدولار لعام 2020)" باستخدام "التصنيع، القيمة المضافة، الأسعار الثابتة لعام 2020 (بالدولار الأمريكي)" كأداة ترجيح تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة لتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الفقر المدقع	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (%)	0
الحماية الاجتماعية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم السن القانونية المقررة للحصول على معاش التقاعد، النسبة المئوية، كلا الجنسين، (%)	100
الوصول إلى الخدمات الأساسية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	100
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	100
المرونة تجاه الكوارث	أهداف التنمية المستدامة	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء
تعبئة الموارد من أجل التعليم	أهداف التنمية المستدامة	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية، التعليم [منهجية معهد اليونسكو للإحصاء] (%)	لا شيء

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي	أهداف التنمية المستدامة	انتشار نقص التغذية (%)	2.5
	أهداف التنمية المستدامة	انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد في صفوف جميع الفئات العمرية، كلا الجنسين (%)	2.5
سوء التغذية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم بصورة معتدلة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بصورة معتدلة أو حادة، أعمار أقل من 5 سنوات (%)	0
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال بصورة معتدلة أو حادة، الأعمار أقل من 5 سنوات، (%)	0
الاستثمار في الزراعة	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	لا شيء

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوفيات النفاسية	أهداف التنمية المستدامة	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)	70
وفيات الأطفال	أهداف التنمية المستدامة	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	25
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	معدل وفيات حديثي الولادة، لكلا الجنسين (لكل 1,000 ولادة حية)	12
الأمراض المعدية	أهداف التنمية المستدامة	الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، جميع الأعمار، كلا الجنسين (لكل 1000 نسمة)	0
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	الإصابات بداء السل (لكل 100,000 نسمة)	0
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	الإصابات بداء الماريا، السكان في حالة الخطر (لكل 1000 نسمة)	0
الأمراض غير المعدية والصحة النفسية	أهداف التنمية المستدامة	معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب أو الأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (الاحتمالية)، للأعمار ما بين 30 و 69، كلا الجنسين (%)	التخفيض بمقدار الثلث على الأقل
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
استهلاك الكحول	أهداف التنمية المستدامة	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار +15، كلا الجنسين (لترات من الكحول النقي)	لا شيء
الصحة الإنجابية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة النساء في سن الإنجاب اللاتي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، للأعمار ما بين 15 و 49 (%)	100
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	معدل الولادات لدى المراهقات، للأعمار ما بين 15-19، إناث، (لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة)	0
التغطية الصحية	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر تغطية خدمة التغطية الصحية الشاملة (UHC)	100
الوفيات بسبب التسمم غير المتعمد	أهداف التنمية المستدامة	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المتعمد، كلا الجنسين (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
مكافحة التبغ	أهداف التنمية المستدامة	معدل انتشار تعاطي التبغ الحالي حسب العمر بين الأشخاص، أعمار +15، كلا الجنسين (%)	لا شيء
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان المستهدفين الذين يحصلون على 3 جرعات من اللقاح ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي (%)	100
تغطية التحصين	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على جرعة ثانية من اللقاح المحتوي على مضاد الحصبة (%)	100
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على الجرعة الثالثة من اللقاح ضد المكورات الرئوية المتقارنة (%)	100
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	كثافة العاملين في مجال الصحة، أطباء الأسنان (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
كثافة العاملين في مجال الصحة	أهداف التنمية المستدامة	كثافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	كثافة العاملين في مجال الصحة، موظفو التمريض والقبالة (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	كثافة العاملين في مجال الصحة، الصيادلة (لكل 10.000 نسمة)	لا شيء

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
معدل الإكمال	أهداف التنمية المستدامة	معدل إكمال التعليم، الابتدائي، كلا الجنسين (%)	100
	أهداف التنمية المستدامة	معدل إكمال التعليم، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	100
	أهداف التنمية المستدامة	معدل إكمال التعليم، الثانوي، كلا الجنسين (%)	100
المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	أهداف التنمية المستدامة	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين (%)	100
المساواة في الحصول على التعليم	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين المعدل لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)	1
	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الابتدائية	1
	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الإعدادية	1
	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر التكافؤ بين الجنسين بصورته المعدلة لمعدل إكمال التعليم، المرحلة الثانوية	1
معلمين أكفاء	أهداف التنمية المستدامة	نسبة المعلمين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، ما قبل الابتدائي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الابتدائي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الإعدادي، كلا الجنسين (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة المدرسين الحاصلين على الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، الثانوي، كلا الجنسين (%)	لا شيء

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرأة في المناصب القيادية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، (من إجمالي عدد المقاعد)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	لا شيء

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
مياه آمنة صالحة للشرب	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المسيرة بشكل آمن (%)	100
إمكانية الوصول إلى خدمات النظافة الصحية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المسيرة بشكل آمن (%)	100
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يتوفرون على المرافق الأساسية لغسل اليدين في المباني (%)	100
كفاءة استخدام المياه	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يمارسون عملية التغوط في العراء (%)	0
	أهداف التنمية المستدامة	كفاءة استخدام المياه (دولار أمريكي لكل متر مكعب)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (%)	لا شيء

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الوصول إلى خدمات الطاقة	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء (%)	100
حصة الطاقة المتجددة	أهداف التنمية المستدامة	حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (%)	لا شيء
كفاءة الطاقة	أهداف التنمية المستدامة	مستوى كثافة الطاقة للطاقة الأولية (ميغا جول بتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت لعام 2017)	تخفيض بمقدار النصف على الأقل
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	أهداف التنمية المستدامة	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	لا شيء

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النمو الاقتصادي حسب الفرد	أهداف التنمية المستدامة	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 7 بلدان منظمة التعاون الإسلامي من غير أقل البلدان نموا: 5
النمو في إنتاجية العمل	أهداف التنمية المستدامة	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص مشغل (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 7 بلدان منظمة التعاون الإسلامي من غير أقل البلدان نموا: 5
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	أهداف التنمية المستدامة	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخام، (طن)	لا شيء
معدل البطالة	أهداف التنمية المستدامة	معدل البطالة، الفئة العمرية +15، كلا الجنسين (%)	لا شيء
معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، أعمار 15-24، كلا الجنسين (%)	لا شيء
الوصول إلى الخدمات المالية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، +15 سنة، كلا الجنسين (%)	100

الهدف 9: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي	أهداف التنمية المستدامة	القيمة المضافة للتصنيع (الأسعار الجارية) للدولار الأمريكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مضاعفة الحصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من غير أقل البلدان نموا: لا شيء

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مضاعفة الحصص.	أهداف التنمية المستدامة	عمالة التصنيع كنسبة من مجموع العمالة (%)	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مضاعفة الحصص.
البلدان منظمة التعاون الإسلامي من غير أقل البلدان نموا: لا شيء	أهداف التنمية المستدامة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدول لعام 2015)	البلدان منظمة التعاون الإسلامي من غير أقل البلدان نموا: لا شيء
الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون	أهداف التنمية المستدامة	الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرام ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدول لعام 2015)	الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون
البحث والتطوير	أهداف التنمية المستدامة	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	البحث والتطوير
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	الباحثون (بمعادل دوام كامل) لكل مليون نسمة	أهداف التنمية المستدامة
التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة	أهداف التنمية المستدامة	نسبة القيمة المضافة للصناعة العالية والمتوسطة التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة (%)	التصنيع المتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة
تغطية شبكات الهاتف المحمول من الجيل الرابع	أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين تشملهم على الأقل شبكة الهاتف الخليوي من الجيل الرابع (4G) (%)	تغطية شبكات الهاتف المحمول من الجيل الرابع

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الشمول الاقتصادي	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت 50% من متوسط الدخل (%)	الشمول الاقتصادي
عدم المساواة في الدخل	أهداف التنمية المستدامة	حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي (%)	عدم المساواة في الدخل
اللاجئون حسب بلد المنشأ	أهداف التنمية المستدامة	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ (لكل 100.000 نسمة)	اللاجئون حسب بلد المنشأ
تكاليف التحويلات النقدية	أهداف التنمية المستدامة	متوسط تكاليف التحويلات لإرسال 200 دولار إلى بلد متلقي معين كنسبة من المبلغ المحول (%)	تكاليف التحويلات النقدية

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الإسكان والخدمات الأساسية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء العشوائية (%)	الإسكان والخدمات الأساسية
المرونة تجاه الكوارث	أهداف التنمية المستدامة	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	المرونة تجاه الكوارث
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	أهداف التنمية المستدامة
جودة الهواء	أهداف التنمية المستدامة	المتوسط المستويات السنوية للجسيمات الدقيقة، الإجمالي (ميكروغرام لكل متر مكعب)	جودة الهواء

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الكفاءة في استخدام الموارد عند الاستهلاك	أهداف التنمية المستدامة	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد (طن)	لا شيء
الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة	أهداف التنمية المستدامة	نصيب الفرد من الكهرباء المتجددة المثبتة، سعة التوليد، جميع أنواع الطاقة المتجددة (واط)	لا شيء

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
المرونة تجاه الكوارث	أهداف التنمية المستدامة	الأشخاص المتضررون بشكل مباشر من جراء الكوارث (لكل 100,000 نسمة)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	الخسارة الاقتصادية المباشرة بسبب الكوارث نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
التلوث البحري	أهداف التنمية المستدامة	انحرافات الكلوروفيل-أ، الاستشعار عن بعد (%)	لا شيء
حفظ الموارد البحرية	أهداف التنمية المستدامة	متوسط نسبة التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية (KBAs) التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
صيد الأسماك المستدام	أهداف التنمية المستدامة	مصيد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

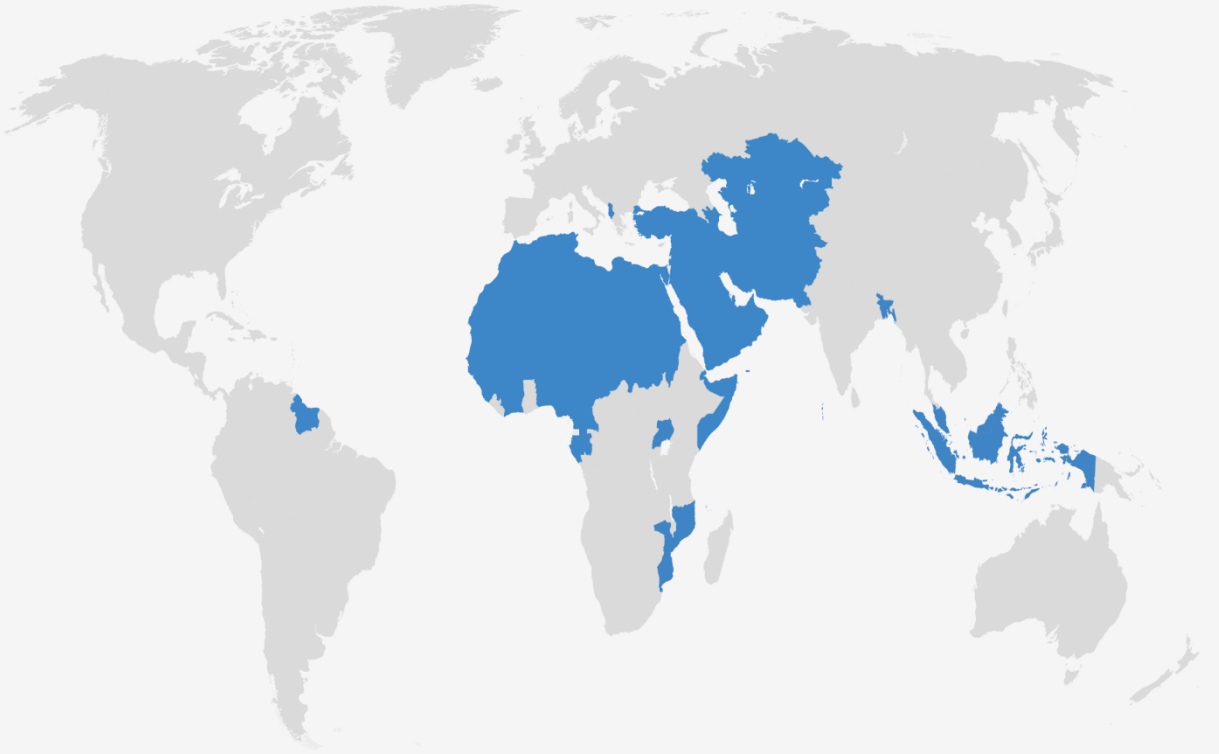
الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية	أهداف التنمية المستدامة	المجال الغابوي كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البرية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
الإدارة المستدامة للغابات	أهداف التنمية المستدامة	الكتلة الحيوية فوق سطح الأرض في الغابات لكل هكتار	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة مساحة الغابات ذات خطة إدارة طويلة الأمد (%)	لا شيء
	أهداف التنمية المستدامة	نسبة مساحة الغابات داخل المناطق المحمية التي تم إنشاؤها بشكل قانوني (%)	لا شيء
النظم الإيكولوجية للجبال	أهداف التنمية المستدامة	متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الجبلية الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، (%)	لا شيء
خطر انقراض الأنواع	أهداف التنمية المستدامة	مؤشر القائمة الحمراء	1

الهدف 16: تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
جرائم القتل العمد	أهداف التنمية المستدامة	ضحايا القتل العمد، كلا الجنسين (لكل 100.000 شخص)	لا شيء
المعتقلون غير المحكوم عليهم	أهداف التنمية المستدامة	المعتقلون غير المحكوم عليهم كنسبة من إجمالي عدد السجناء (%)	لا شيء
الرشوة	أهداف التنمية المستدامة	حالات دفع الرشاوي، % الشركات التي تتلقى طلب واحد على الأقل لدفع رشوة	لا شيء
الإنفاق الحكومي	أهداف التنمية المستدامة	الإنفاق الحكومي الأولي كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة (%)	لا شيء

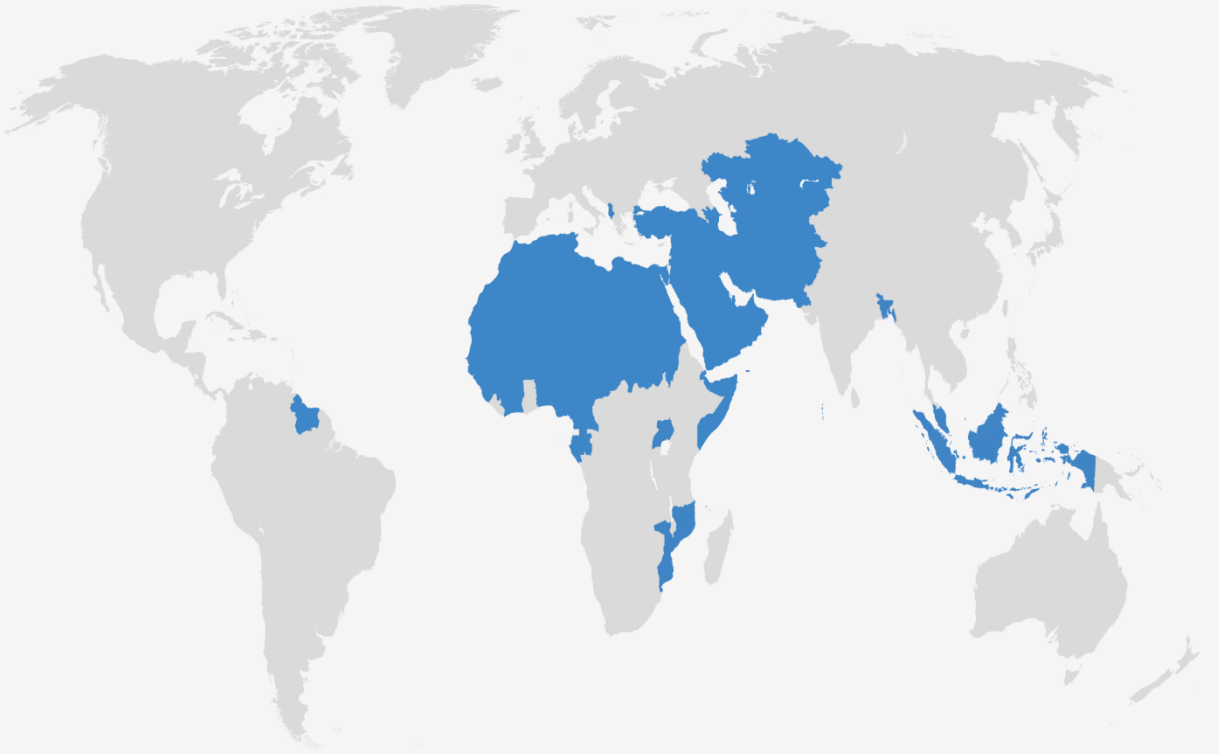
الهدف 17: تعزيز أساليب تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الموضوع الفرعي	المصدر	المؤشر	قيمة المقصد
الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية	أهداف التنمية المستدامة	نسبة الميزانية المحلية التي تمولها الضرائب المحلية (%)	لا شيء
خدمة الديون	أهداف التنمية المستدامة	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات (%)	لا شيء
المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم	أهداف التنمية المستدامة	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الدولة الأولى بالرعاية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	لا شيء
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	أهداف التنمية المستدامة	متوسط التعريفات العالمية المرجحة، مركز الأفضلية، المنتجات الكاملة أو غير المجزئة (%)	لا شيء
المباشر الواردة	أهداف التنمية المستدامة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	لا شيء



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org